جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الديمقراطية وعلاقتها بالإستقرار السِياسِي في دولة الكويت ١٩٩١-٢٠١٢

Democracy and its relationship with political stability in the state of Kuwait, ١٩٩١-٢٠١٢

إعداد الطالب

عبد الله حجاب شلاش العنزي

إشراف الدكتور

محمد جميل الشيخلي

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السِياسِية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الأول :٢٠١٣/ ٢٠١٤

تفـويــــض

أنا الموقع أدناه عبد الله حجاب شلاش العنزي ، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويـد نسـخ مـن رسـالتي ورقيـاً والكترونيـاً للمكتبـات أو المنظمـات أو الهيئـات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســم : عبد الله حجاب شلاش العنزي

التاريخ : ٢٦-١١-٢٠١٣

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

"الديمقراطية وعلاقتها بالإستقرار السياسي في دولة الكويت 1991-2012"

وأجيزت بتاريخ: ٣٠/١١/٢٠١٣م

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم	التوقيع
الدكتور: محمد جميل الشيخلي / مشرفاً	
الأستاذ الدكتور: محمد القطاطشة / رئيساً	
الدكتور: محمود علي / عضواً خارجياً	د. محمود علي

شكر وتقدير

قال تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم آية "٧"

اشكره سبحانه وتعالى على توفيقي في انجاز هذا العمل, وانطلاقا من العرفان بالجميل, فمن أسمى دواعي سروري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي على الرسالة:

الدكتور محمد جميل الشيخلي

الذي مدني من بحر علمه ولم يبخل علي بجهده, ,ولم يتوانى أبداً عن مد يد المساعدة لي لإخراج هذا العمل بأبهى حلة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهما مناقشة هذه الرسالة وإبداء الملاحظات المهمة لمصلحة البحث العلمي.

إهداء

أهدي عملي هذا إلى والدي ووالدتي

والى اخوتي وأصدقائي

والى كل من كان له أثر طيب في

تجويد هذا العمل

والى وطني الكويت

والى كل من قدم العون والمساعدة

لإنجاز هذا العمل

قائمة المحتويات

الديمقراطية وعلاقتها بالإستقرار السِياسِي في دولة الكويت ١٩٩١-٢٠١٢

إعداد الطالب

عبد الله حجاب شلاش العنزي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد جميل الشيخلي

هدفت الدراسة تَعَرُّف العلاقة بين الديمقراطية والإستقرار السِياسِي في دولة الكويت للفترة الواقعة بين ١٩٩١ و ٢٠١٢، بتناول أهم عوامل ومظاهر التحول الديمقراطي وأسباب الأزمات السياسية التي مرت بها الكويت للفترة ما بين عام ١٩٩١ و ٢٠١٢ ولتحقيق هدف الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف مشكلة الدراسة وأبعادها تمهيداً لتحليلها.

وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج من أهمها أن تمتع السلطة التنفيذية في الكويت بقدر كبير من القوة في المعادلة السياسية، أعطى الحكومة سلطة واسعة دون توازن حقيقي بين السلطتين، وهذا أدى بدوره إلى تأزيم الموقف السياسي، كما أن حرمان الشباب دون سن ٢١ من حق التصويت، وحرمان " البدون" و" المتجنسون" من حق التصويت والترشح إلا بقيود، دفع بهذه الفئات للمطالبة بحقوقهم السياسية مما خلف أزمات سياسية متتابعة، خلقت حالة من عدم الاستقرار السياسي، وإن عدم أخذ الكويت حتى الآن بنظام الأحزاب السياسية، برغم الأدوار المحورية التي تلعبها الأحزاب السياسية في الحياة السياسية، أدى إلى خسارة الكويت مزايا وجود الأحزاب مما إنعكس على عملية التحول الديمقراطي، وأزم الموقف السياسي.

وبناء على ذلك أوصت الدراسة بضرورة إعادة بناء الدستور الكويتي بما يتلاءم ومصلحة الشعب، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، والأخذ بنظام الأحزاب السياسية، والعمل بها.

Democracy and its relationship with political stability in the state of Kuwait, ١٩٩١-٢٠١٢

Prepared by

Abdullah Hejab Shlash Al- Enezi

Supervised by

Dr. Mohammed Jamil Al-Shaykhli

The study aimed at identifying democracy and its relationship to the political stability in the state of Kuwait, ١٩٩١-٢٠١٢, by addressing the most important factors and manifestations of democratization and the causes of the political crises experienced by Kuwait for the period between ١٩٩١ and ٢٠١٢, and to achieve the objective of the study, the descriptive analysis method was used to describe the problem of the study and its dimentions preparing for analysis.

The study showed many results, the most important are, Giving the executive authority in Kuwait a great deal of power in the political equation, this gives the government broad authority without a true balance between the two authorities, and this in turn led to a crisis in

the political situation, Also depriving young people under the age of ٢١ the right of voting, and depriving " albdoun" and "Naturalized Citizens" of voting and standing for election, stimulates these groups to claim their rights, this leaves successive political crises, and creates a state of political instability, also as Kuwait hasn't recognized the political parties system until now, despite the central roles played by political parties in the political life, Led to the loss of Kuwait the advantages of having political parties which reflected on the process of democratization, and stressed the political situation.

Accordingly, the study recommended the need to rebuild the Kuwaiti constitution to suit the interest of the people, broadening the base of popular participation, and introducing the political parties system.

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

إنطلقت الدراسة الحالية في تفسيرها للتجربة الديمقراطية الكويتية من الدستور الكويتي الذي يركز على الحياة الديمقراطية، حيث أن نظام الحكم في الكويت بحسب الدستور نظام ديمقراطي، والسلطة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، هذا على مستوى النص، أّما على الواقع فقد شهدت دولة الكويت خلال العقدين الأخيرين مطالبات كبيرة بالديمقراطية رافقها حالة من عدم الإستقرار السِياسِي.

أن الديمقراطية أصبحت معلماً من معالم البناء الحضاري للدول، وتزداد المجتمعات رقي وثقافة كلما ازدادت في عملية التحول الديمقراطي ويرتفع شأن الدول بازدياد مطرد مع ثبات الاستقرار السياسي، ووفق ذلك تسعى الدراسة إلى بيان عوامل التحول الديمقراطي في الكويت للفترة ١٩٩١- ٢٠١٣ وما تمخض عنها من إخفاقات بالعملية السياسية، وتمثل ذلك جلياً باختلال توازن الاستقرار السياسي.

لذا حددت الدراسة عوامل التحول الديمقراطي في الكويت التي فرضت نفسها في ظل المناخ السياسي الذي تشهده منطقة الخليج العربي وخاصة بعد عام ١٩٩٠، ابتداء من الأزمة العراقية الكويتية، والقطبية، وقضية المتجنسون، وحالة عدم الرضا عن الأداء الحكومي التي سادت البلاد، والمطالبات بمشاركة المرأة في العملية السياسية، والصراع على السلطة، والربيع العربي وتداعياته، والتمازج الحضاري والنمو السكاني، إذ تمثل هذه العوامل المحرك الرئيسي للمطالبات الشعبية بالإصلاح والتحول الديمقراطي.

ومن ناحية أخرى تسعى الدراسة لإظهار المحاولات الحكومة للخروج من دائرة الضغط المتصاعد بإجراء تعديلات تشريعية وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخاب، وتقليص عدد الدوائر الانتخابية، وإعطاء المرأة حقوقها في الانتخاب والترشيح، إثر تزايد وتيرة الاحتجاجات وارتفاع سقف المطالبات الشعبية؛ حيث تزايدت المطالبات بالإصلاح في الشارع الكويتي منذ تسعينات القرن الماضي بشكل كبير، مما أدى إلى عدم الاتزان بين حجم المطالب الشعبية المنادية بالديمقراطية بكافة صورها والقدرات الحكومية على التكيف والاستجابة لهذه المطالب مما تسبب بحالة من عدم الإستقرار السِياسِي، وتأسيساً على ما تقدم تحاول الدراسة إثبات أن عدم الإستقرار السِياسِي يزداد بازدياد المطالب الإصلاحية التي لا تستطيع الدولة الاستجابة لها.

إضافة إلى ذلك تبين الدراسة محددات الإستقرار السياسي التي أعاقت عملية التحول الديمقراطي في الكويت كعدم جدية الحكومية في تغيير بعض القوانين، والصراع بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وتبين أيضاَ مؤشرات إخفاقات تطبيق الديمقراطية في الكويت بعد عام ١٩٩١ مثل حل البرلمان بصورة متكررة، وعدم الإستقرار الوزاري، وضعف المشاركة السياسية الذي بدا واضحاً من خلال مناهضة القوى السياسية للحكومة وإجراءاتها.

وبناء على ما تقدم ستسلط الدراسة الضوء على التجربة الديمقراطية في دولة الكويت منذ عام ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠١٢ وعلاقتها بالإستقرار السِياسِي من خلال التأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية والإستقرار السياسي مع التركيز على المؤشرات والمحددات، وثم دراسة عوامل ومظاهر التحول الديمقراطي في الكويت من جهة ومؤشرات إخفاقات تطبيق الديمقراطية فيها من جهة أخرى للفترة الزمنية الممتدة ما بين عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٢.

مشكلة الدراسة:

شهد العالم العربي العديد من الثورات التي اندلعت في ظل ما سمي بالربيع العربي والتي طالبت بإسقاط الأنظمة غير الديمقراطية، وتقريباً شهدت كافة الدول العربية تقريباً مطالبات بالإصلاح، وقد اختلف سيناريو الحكومات العربية بما فيها دولة الكويت في محاولاتها التعامل مع الإصلاح والمطالبة بالتحول الديمقراطي من جهة، وفي التعامل مع الاحتجاجات وحالة عدم الإستقرار السياسي التي سادت البلاد من جهة أخرى، والباحث كمواطن كويتي لاحظ أن الشارع الكويتي شهد العديد من المطالبات بالإصلاح والديمقراطية، وتبنت الحكومة عدة إجراءات إستجابةً لهذه المطالب، كتعديل نظام الدوائر الانتخابية، إيماناً بأن الاستقرار السياسي يزداد بازدياد الإصلاحات السياسية بالبلاد، ولكن الأزمة السياسية بقيت في تصاعد مستمر، نجم عنها حل مجلس الأمة عدة مرات، وحالة من عدم الإستقرار الوزاري، وتعديل القوانين، خاصة في السنوات الأخيرة، لذا تشكلت مشكلة الدراسة الحالية وهي العلاقة بين الديمقراطية والإستقرار السِياسِي في دولة الكويت للفترة ١٩٩١-٢٠١٢.

أسئلة الدراسة :

١. ما مظاهر التحول الديمقراطي في دولة الكويت في الفترة ١٩٩١-٢٠١٢؟

٢. ما ركائز الإستقرار السِياسِي في دولة الكويت في الفترة ١٩٩١-٢٠١٢؟

٣. ما مستوى العلاقة بين الديمقراطية والإستقرار السِياسِي في دولة الكويت للفترة الواقعة بين ١٩٩١ و ٢٠١٢؟

هدف الدراسة:

١-تَعَرُّف مظاهر التحول الديمقراطي في دولة الكويت في الفترة ١٩٩١-٢٠١٢.

٢- بيان مظاهر الإستقرار السِياسِي في دولة الكويت في الفترة ١٩٩١-٢٠١٢.

٣- توضيح العلاقة بين الديمقراطية والإستقرار السِياسِي في دولة الكويت للفترةِ الواقعة بين ١٩٩١ و ٢٠١٢.

أهمية الدراسة:

- **الجانب النظري** : تأتي أهمية الدراسة من أهمية إثراء المكتبة العربية بالمزيد من الدراسات المتعلقة بمفهوم الديمقراطية والإستقرار السِياسِي والعلاقة بينهما في دولة الكويت للفترةِ ما بين عامي ١٩٩١ إلى ٢٠١٢.

- **الجانب العملي** : يُؤَمَّل من هذه الدراسة نشر قيم ومفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي، والإسهام في التنمية السِياسِية، كما يؤمل من هذه الدراسة أن تصل لنتائج واستنتاجات تكون عونا لصناع القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم ركائز الإستقرار سياسي في دولة الكويت.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية من فرضية رئيسية مفادها:

هناك علاقة ايجابية بين الديمقراطية والإستقرار السِياسِي في دولة الكويت.

مصطلحات الدراسة:

الديمقراطية:

عرف مصطلح الديمقراطية في معجم المصطلحات السياسية بأنه "الحكم بواسطة الشعب كله، وليس عن طريق أي قسم منه، أو طبقة داخلية" (هلال، ١٩٩٤، ص١٢٢).

وعًرَّف مصطلح الديمقراطية بأنه " نظام الحكم الذي تنتخب به الحكومة من قبل كافة أفراد الشعب" (Oxford, ١٩٩٨: ٢٣١).

وعًرِّف أيضاً بأنه: "حكم الشعب أو الحكومة الشعبية وهي التي تعمل على تحقيق مصالح الشعب، وهي تقوم على أساس المساواة السِياسِية بين الأفراد، وتعارض احتكار الامتيازات السِياسِية لأي طبقة من طبقات الشعب، وتحتم أن يكون الحكم بين طبقات الأغلبية" (سعد، ١٩٩٤: ٩٨).

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنها التدابير التي اتخذت لتضمن توسيع حق المشاركة الشعبية فيما يتعلق بالحريات والحقوق السِياسِية والحرية الصحافية والانتخابات، وحقوق الإنسان، وحقوق والمرأة.

الإستقرار السِياسِي:

وهو "قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح. وإدارة الأزمات والصراعات داخل المجتمع بشكل متوازن، بحيث يحافظ النظام على نفسه، ويحد من العنف السِياسِي مما يزيد من شرعية وكفاءة النظام" (هيجوث، ٢٠٠١: ١٧١).

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه الأزمات الحكومية داخل البناء السِياسِي وردود الفعل للقوى السياسية المناهضة للتوجهات الحكومية، والاحتجاجات، وحل مجلس الأمة، والتشريعات الجديدة، وتغيير قوانين الانتخاب، وطول فترة بقاء الحكومات في منصبها، ومناهضة القوى السياسية للإجراءات الحكومية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بما يلي:

الحدود الزمانية: سيتم الكشف عن العلاقة بين مفهوم الديمقراطية والإستقرار السِياسِي في دولة الكويت منذ سنة ١٩٩١ إلى سنة ٢٠١٢.

الحدود المكانية: دولة الكويت.

- محددات الدراسة:

تتجه الدراسه الحالية إلى الوقوف على العلاقة بين الديمقراطية والإستقرار السِياسِي في دولة الكويت منذ سنة ١٩٩١ إلى سنة ٢٠١٢، واستخلاص وتحليل نتائج الدراسة للوصول إلى توصيات تحد من عدم الإستقرار السِياسِي، وتتمثل الإشكالية الأساسية في تعميم النتائج

في اختلاف الآراء حول أسباب عدم الإستقرار السِياسِي في دولة الكويت، وبماذا يتمثل عدم الإستقرار السِياسِي في دولة الكويت.

منهجية الدراسة:

ستستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة وصف الظاهرة كما هي بالوقوف على الديمقراطية وعلاقتها بالإستقرار السِياسِي في دولة الكويت للفترة ما بين عامي (١٩٩١-٢٠١٢) من خلال جمع مادة علمية نظرية حول مفهوم الديمقراطية والإستقرار السِياسِي بالاستعانة بالدراسات والمراجع المتاحة للباحث.

الاطار النظري و الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

أجرى **لجدع (٢٠١٠)** دراسة هدفت إلى تعّرف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإستقرار السِياسِي في الجمهورية اليمنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تناول أثر مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الإستقرار السِياسِي في اليمن خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٧ كميدان للدراسة والتطبيق، وتم اعتماد مؤشرات الاستثمار كمتغير مستقل، ومؤشرات الإستقرار السِياسِي كمتغير تابع، وافترض أن هناك علاقة طردية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الإستقرار السِياسِي، أي كلما زادت معدلات الاستثمار، كان الإستقرار السِياسِي مرتفعا، وتم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الإحصائي، والمنهج المقارن، وأظهرت نتائج الدراسة أن مشكلة قلة الاستثمار في الجمهورية اليمنية كانت في كثير من الأحيان تعود لارتباط اقتصاده الوطني بالتطورات والتغيرات المحلية مثل عدم المواءمة بين حاجات سوق العمل، ومخرجات منظومة التكوين والتدريب والتعليم التي أدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في مستوى الأداء في الاقتصاد اليمني في العقدين الماضيين، وأظهرت نتائج الدراسة أيضا أن السياسات الحكومية حاولت معالجة المشكلة إلا أن نسب الاستثمار في الجمهورية اليمنية ما زالت منخفضة، وأن الجمهورية اليمنية تعد من أكثر الدول العربية الغير مستقرة حسب مؤشرات عدم الإستقرار، بالإضافة إلى عدم قدرة النظام السِياسِي اليمني على التعامل مع الأزمات التي واجهته ، وسوء إدارة الصراعات القائمة داخله، وأظهرت النتائج كذلك عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات

التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية اليمنية ، ومؤشرات الإستقرار السِياسِي المركب.

وأجرى **الشمري** (٢٠١١) دراسة هدفت إلى تعّرف ظاهرة عدم الإستقرار السِياسِي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، وتم تناول الحرب على العراق، الوضع السِياسِي العراقي الحالي، التعددية السِياسِية والفكرية في العراق، وأظهرت نتائج الدراسة أن إنسحاب القوات المحتلة بصورة غير مسؤولة ستدفع بالعراق نحو أوضاع وصراع شديد القسوة ، والاقتتال بين العرب والأكراد وأن تصعيد هذا الصراع ، والاقتتال لا يمس العراق فحسب، بل يمس أيضا دول المنطقة، ويؤدي إلى عدم استقرار يتجاوز خطره أمن العراق واستقراره، وأن أي مشروع لبقاء القوات المحتلة لفترة أطول، إلى ما بعد عام سيؤدي بالتأكيد، إلى شرارة مقاومة، أوسع لهذا الاحتلال غير المشروع، وفي هذه الحالة لن يجلب إلى العراق إلا مزيدا من العنف وعدم الإستقرار السِياسِي، وسيمتد هذا العنف أيضا إلى دول المنطقة برمتها. وفق هذا التطور فأن النتيجة المتوقعة ستفضي إلى أحد السيناريوهين أحدهما أمر من الآخر :(انسحاب غير منظم لقوات الاحتلال ينشر العنف وعدم الإستقرار ربما يؤدي إلى حرب مدمرة، أو تمديد فترة الاحتلال إلى ما بعد كانون الأول قد يؤدي إلى انبعاث عنف وإرهاب وتمرد) وأظهرت نتائج الدراسة بعض الشروط الواجب توفرها لتحقيق الإستقرار السِياسِي في العراق وكمايلي: عراق ديمقراطي موحد غير طائفي، والمصالحة السِياسِية ونبذ العنف بشتى أنواعه، والفدرالية كما هي معرفة في الدستور الحالي، ويجب على جميع القوى السِياسِية أن تلتزم بإنهاء التدخل الخارجي وبانسحاب جميع القواعد والقوات المحتلة من العراق، وعلى الحكومة العراقية أن تتولى المسؤولة الكاملة بشأن اللاجئين والمهجرين العراقيين وإعادتهم إلى وطنهم وضمان حقوقهم كاملة.

وأجرى **خضيرات** (٢٠١٢) دراسة هدفت إلى تعّرف الطبقة الوسطى وأثرها على الإستقرار السِياسِي في الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٦)وافتُرض أن هناك علاقة طردية بين حجم الطبقة الوسطى ومؤشرات الإستقرار السِياسِي، واستخدم الباحث التحليل النظري للظاهرة ، والتحليل الكمي في قياس حجم الطبقة الوسطى ، ومؤشرات الإستقرار السِياسِي والاقتصادي. وتم تقسيم المجتمع الأردني إلى شرائح لتحديد حجم الطبقة الوسطى استنادا إلى معياري الدخل ومعيار الإنفاق. وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طردية بين مؤشرات الدراسة، أي أن حجم الطبقة الوسطى في الأردن لا يلعب دورا في الإستقرار السِياسِي بل هناك متغيرات أخرى ترتبط بالمتغيرات الإقتصادية والمتغيرات السياسة، لذا تم رفض فرضية الدراسة.

وأجرى **منتدى البدائل العربي بالتعاون مع المعهد البولندي للشؤون الدولية (٢٠١٢)** دراسة هدفت إلى تعّرف الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تناول الحالة المصرية وأهمية التجربة البولندية كخبرة تساعد على عملية التحول في المنطقة العربية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم إمكانية نقل أي خبرات بولندية سواء في مجال التحول الديمقراطي أو أي مجال أو قضية؛ إلا إذا عبرت مصر وتونس عن رغبة في التعاون بشأن هذا المجال أو القضية، حيث تتعامل بولندا ذاتها بحذر شديد عند الاستعانة بالمستشارين الأجانب، وبالرغم من ذلك فمن الطبيعي أن ينظر كل من الأشخاص ذوي المراتب العليا في اتخاذ القرار على مستوى الدولة لخبرة الدول الأخرى بحثاً عن القرائن، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشباب العربي في مصر يتوقعوا الإستقرار السِياسِي مثلما يتوقعوا الديمقراطية، وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية شباب الشعب المصري وكذلك التونسي لديهم نظرة متفائلة للمستقبل الديمقراطي لبلادهم، وأظهرت كذلك تشابه أسباب الثورتين في كل من

مصر وبولندا وهي أسباب داخلية ترتبط بالحالة الإقتصادية المأساوية والطموح نحو الحكم الديمقراطي.

وأجرى **شطيب (٢٠١٣)** دراسة هدفت إلى الوقوف على اثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السِياسِي في الدول العربية، وأفترض البحث انه إذا ما كان التغير اكبر من التكيف يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار، وإذا كان التكيف اكبر من التغيير يؤدي إلى الإستقرار، وانطلقت الدراسة من تأكيدها أن إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب، لكنها إلى جانب ذلك تستند إلى ثقافة سياسية تتضمن منظومة من القيم والأفكار التي تكرس ممارسة الديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى ان الثورات العربية كانت مفاجئة، وان غالبية الدول العربية هي غير مستعدة لاستحقاق سياسي بهذا الحجم، أي خلق أنظمة سياسية تعددية من دون الدخول في الصراعات الداخلية والاحتقان السِياسِي، فالتحدي الذي يواجه هذه الأنظمة اليوم، هو ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز، ولكن بدء عملية التحول والانتقال الطويلة حتما إلى الديمقراطية وبشكل سلمي ومختار وبشكل واع منظم بما يجنبها الصراعات الدموية والانفجاريات والحروب الداخلية والخارجية.

وأجرى **زناتي (٢٠١٣)** دراسة هدفت إلى تعّرف التحول الديمقراطي في مصر عام ٢٠١٣. ولتحقيق هدف الدراسة تم تناول المشهد السِياسِي في مصر بعد الثورة من خلال المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحول الديمقراطي في دول الثورات، وتم تقديم تصورا نظريا لعملية التحول وآلياتها ومراحلها ومشكلاتها، مع تطبيق هذه المفاهيم على الواقع المصري. وأظهرت نتائج الدراسة أن السيناريو المفضل الذي تتمنى الأغلبية – على الأقل بحسب نتائج الانتخابات – حدوثه وصولا إلى عام ٢٠١٣ يتلخص في أربعة محاور : رئيس جديد منتخب

يحظى بصلاحيات كاملة ومدة رئاسية مقيدة، والتأكد من عودة الجيش إلى ثكناته وعدم تدخله في السياسة، وتمتع المجلس بأغلبيته الإسلامية بصلاحيات كاملة وممارسة دوره على الوجه الأكمل، حكومة تشكلها الأغلبية البرلمانية، ويحتل الإسلاميون مكان الصدارة والقلب منها، وتترافق مع هذه المحاور ملامح إيجابية في أداء النظام ككل، كتحسن حالة الاقتصاد، وتقدم عملية تطهير المؤسسات وإعادة هيكلتها، وتغيرات إيجابية فيما بعد تتعلق بالبعد الثقافي لعملية التحول السِياسِي، وتنفيذ باقة من السياسات العاجلة لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية وترميمها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

وأجرى **تينق (Tenig, ٢٠١٢)** دراسة هدفت إلى فحص العلاقة بين الديمقراطية والفساد وعدم الإستقرار، واستهدفت الدراسة مجموعة دول عالمية مثل: الأردن، وروسيا، وبنغلادش، والسودان، وإيران، وصربيا، والصومال، وأوزباكستان، والمملكة العربية السعودية، والصين، وتم استخدام مؤشرات ومقاييس عالمية لقياس مدى الإستقرار السِياسِي في البلدان المستهدفة في الدراسة مثل عدد المظاهرات والاحتجاجات، والتنازع على السلطة، وتم تتبع سجل الدول الديمقراطي من إجراء انتخابات نزيهة، وتقارير حقوق الإنسان والتعددية، ذلك للحكم على الدولة فيما إذا تعد ذات نظام ديمقراطي أم استبدادي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الفساد يكون اقل في الدول الديمقراطية غير المستقرة من الدول غير الديمقراطية (التي تحكمها أنظمة استبدادية) المستقرة، ومن الجدير بالذكر ان جميع الدول العربية التي شملتها الدراسة صنفت بأنها غير ديمقراطية بشكل نسبي، وانقسمت ما بين دول مستقرة سياسيا وغير مستقرة سياسيا، فبينما اعتبرت الأردن والسعودية مستقرة سياسيا اعتبرت السودان والصومال غير مستقرة سياسياً.

وأجرى **تشيني (Chaney, ٢٠١٢)** دراسة هدفت إلى تّعوف التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وهدفت الدراسة أيضا التعرف فيما إذا كان الربيع العربي سوف يحقق تحول ديمقراطي بعيد المدى، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التحقق من أهم المعيقات التي قد تحول دون حدوث تحول ديمقراطي بعيد المدى، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم معيقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي هي الثقافات المختلفة التي تسود العالم العربي والتي

تؤدي غالبا إلى نزاعات طائفية، وأظهرت نتائج الدراسة أيضا أن من أهم معيقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي أيضا هو الصراع العربي الإسرائيلي.

وأجرى **سوتيلوتا (Sottillotta, ٢٠١٣)** دراسة هدفت إلى دراسة الإستقرار السِياسِي ما بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية في الدول العربية، ودراسة المواقف الأمريكية والاتحاد الأوروبي نحو بلدان المنطقة العربية التي شهدت حالة من عدم الإستقرار بسبب الربيع العربي، وتوصلت نتائج الدراسة أن الربيع العربي جاء مناقضا للتوقعات الأمريكية والغربية بشأن قوة الأنظمة الاستبدادية، وأن الأمن الغربي والأمريكي مرتبط بشكل كبير في إحياء الديمقراطية والإستقرار السِياسِي في البلدان التيس شهدت حالة عدم استقرار، وان هناك مؤشرات إلى وجود استقرار سياسي بعيد المدى في كل من مصر واليمن.

وأجرى **يونقبلد (Youngblood, ٢٠١٣)** دراسة هدفت إلى تعرف مستوى الإستقرار السِياسِي في دول مختارة من العالم من مختلف القارات، واعتمدت الدراسة على البيانات (مؤشرات الإستقرار) التي ينشرها بيت الحرية (The House of Freebom) في أمريكا لعام (٢٠١٢)، ووفقا لهذه المؤشرات فان الدول العربية تحتاج إلى المزيد من الإستقرار السِياسِي إذا ما قورنت بدرجة الإستقرار السِياسِي في الدول المتقدمة، إذ يتبين أن العديد من دول الشرق الأوسط بما في ذلك تونس، مصر، ليبيا، الجزائر، سوريا، البحرين واليمن تعاني من عدم الإستقرار السِياسِي التي تسببت بها "الاضطرابات" التي اجتاحت العالم العربي في عام (٢٠١١) والتي عرفت باسم الربيع العربي، وكان أسوأها في سوريا واليمن حيث وقعت الحرب الأهلية واستمرت هذه الاضطرابات في عام (٢٠١٢) التي لازال يعاني منها هذين البلدين (Youngblood, ٢٠١٣).

تعقيب على الدراسات السابقة، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يتفق توجه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في منهجيتها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتختلف عن الدراسات السابقة في هدفها فقد هدفت معظم الدراسات السابقة إلى دراسة واقع الإستقرار السِياسِي في بعض دول العالم مثل دراسة كل من: سوتيلوتا (Sottillotta, ٢٠١٣)، لجدع (٢٠١٠)، وحاول البعض الأخر دراسة التحول الديمقراطي في بعض بلدان العالم مثل دراسة كل من: زناتي (٢٠١٣)، **شطيب (٢٠١٣)**، منتدى البدائل العربي بالتعاون مع المعهد البولندي للشؤون الدولية (٢٠١٢)، تشيني (Chaney, ٢٠١٢)، وبعضها سلط الضوء على علاقة الإستقرار السِياسِي بالديمقراطية مثل دراسة كل من: خضيرات (٢٠١٢)، تينق (Tenig, ٢٠١٢).

إلا أن الدراسة الحالية تتميز بإظهار شكل العلاقة بين الإستقرار السِياسِي والتحول الديمقراطي في أحد المجتمعات العربية وهو الكويت وللفترة الزمنية ما بين (١٩٩١-٢٠١٢) تحديداً، سيما أن هذه الفترة ظهرت فيها تقلبات سياسية وعدم استقرار في الكويت وعلى مستوى المنطقة والمحيط الإقليمي، إذ لم يجد الباحث على قدر اطلاعه دراسة استهدفت دراسة علاقة التحول الديمقراطي بالإستقرار السِياسِي في واحد من البلدان العربية حصرياً.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية والإستقرار السياسي

المقدمة:

يقول دعاة الديمقراطية منذ عهد الإغريق وحتى اليوم أن الشعب في مجموعه لا بد من أن يحكم لأنه يمتلك القدرة على حكم نفسه (اسيري، ٢٠١٢: ١٤).

أي أن الديمقراطية تعني ذلك النظام السياسي الذي يجعل الشعب هو مصدر السلطة الحاكمة في الدولة، فالشعب هو صاحب السلطة والسيادة ويمارسها بالفعل في أشكال متعددة، ومنذ نشأة الديمقراطية، ومنذ نشأت الديمقراطية كانت عبارة عن مذهب سياسي نادى به الفلاسفة وكتاب العلوم السياسية قبل أن تكون نظاماً للحكم، ونظام الحكم الديمقراطي يرتكز على الحرية السياسية للشعب والمواطنين (عثمان وعبد الوهاب، ٢٠٠١: ٢٢٣-٢٢٤).

وكلما توجهت السلطة الحاكمة إلى تبني منهج التحول الديمقراطي السلمي، كلما تعززت حالة الاستقرار السياسي في البلاد، وهذا يؤدي بدورة إلى تقارب وجهات النظر السياسية، وتخفيف حدة الصراعات السياسية، وتفعيل العمل الحزبي، وانتقال السلطة سلمياً (الغضبان، ٢٠٠٢: ١٨).

واستناداً إلى ما سبق بينت الدراسة أهم العوامل التي تؤثر في تبني منهج الحكم الديمقراطي، إذ قُسّمت إلى عوامل داخلية وخارجية، أّما العوامل الداخلية فتتعلق بطبيعة الدولة ذاتها واقتصادياتها، وقيادتها السياسية، بينما تتعلق العوامل الخارجية بموقف الدول الكبرى من عملية التحول الديمقراطي، وفي ذات الوقت يمكن قياس تقدم العملية الديمقراطية إذ تنعكس عملية التحول الديمقراطي في مظاهر متعددة أهمها الحرية، والشفافية والرقابة والمسؤولية،

والانتخابات النزيهة، والانتقال السلمي للسلطة، وهذه المظاهر مرتبطة بثبات الإستقرار السياسي في البلاد والذي يتمثل مفهومه أيضاً بمجموعة مظاهر داخلية وخارجية، وهذا ما سيتناوله هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الديمقراطية بين النظرية والتطبيق.

المبحث الثاني: مظاهر ثبات الإستقرار السِياسِي.

المبحث الأول: الديمقراطية بين النظرية والتطبيق:

المقدمة:

لم يختلف مفهوم الديمقراطية حديثا عنه قديما، فهي تعني حكم الشعب على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات، والشعب بهذا المعنى هو مجموع الأفراد الذين يقطنون إقليما واحدا، أو أقاليم متباعدة، ولكن يتمتعون بجنسية دولة ما، وتنقسم الديمقراطية إلى نوعين هما الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية (سعد، ١٩٩٤: ١٦٩).

كما أن التحول الديمقراطي يعني بأبسط صورة التحول من سيطرة الحزب الواحد أو الأنظمة الاستبدادية والتسلطية على الحكم الى نظم أخرى توصف بانها ديمقراطية، وعليه فالمجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يوفر للمواطن فرصة التأثير بالقرارات التي تمس حياته ومستقبله من خلال التصويت، وهو المجتمع الذي يسمح للمصالح المختلفة ان تعبر عن نفسها، وهو ايضاً المجتمع الذي يدير الخلافات بشكل سلمي (درّاج، ٢٠١٢: ٦٥).

ولايضاح مفهوم ومضمون التحول الديمقراطي، واهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي سيتبنى هذا المبحث المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: النشأة التاريخية.

- المطلب الثاني: فكرة ومضمون التحول الديمقراطي.

- المطلب الأول: النشأة التاريخية:

تعود النشأة التاريخية للديمقراطية للعصور القديمة إذ انشغلت البشرية بالبحث عن أفضل نظام للحكم، وتعددت التجارب والاراء بهذا الشان، فظهرت نظم الحكم الفردي، ونظم الحكم الديمقراطي، ومع التقدم الفكري الذي حققته البشرية جنح الفكر السياسي إلى تفضيل النظام الديمقراطي، بوصفه نظام من أفضل نظم الحكم، ويرجع ذلك إلى المبادئ السامية التي اكدها هذا النظام في حماية حقوق وحريات الشعب، فضلاً عن انه يعد حلاً لمشكلة الاستبداد التي عانت منها اغلب المجتمعات الإنسانية، وتأسيساً على ما تقدم ظهرت الصورة الأولى للديمقراطية التي عرفت بالديمقراطية المباشرة والتي تلتزم بالتطبيق الحرفي للمبدأ الأساسي لمفهوم الديمقراطية وهو " مبدأ سيادة الشعب" إذ ان الشعب هو الذي يحكم نفسه بنفسه، إلا ان استحالة التطبيق بهذا الشكل أدت إلى ظهور الصورة الثانية وهي إنشاء النظام النيابي " الديمقراطية النيابية" (الظاهري، ٢٠١٠: ١١-١٢).

وتُوصف الديمقراطية النيابية بأنها أداة تعبير عن سيادة الشعب وقداستة إرادة العامة، وان رأي الاغلبية هو المعيار الصادق التي تقوم على اساس السيادة الشعبية وتحقق للمواطن الحرية والمساواة وتخضع السلطة فيها لرقابة الرأي العام، كما انها تعني اتساعاً في تمثيل الجمهور باجراء الانتخابات والاستفتاءات الشعبية، وتركز على حماية المواطنين أمام السلطة المستبدة، أي انها تضمن أمن وحرية الافراد، وتبني المؤسسات لضمان حياة ديمقراطية في المجتمع، مثل المحاكم الدستورية التي تحول الدستور الى أداة معيارية حقيقية، وقد عُرِّف التحول الديمقراطي بطور الانبعاث الحضاري، والذي بدت آثآره واضحة في مجالات الحياة العامة للامة، إذ تجسد في محاولات الاصلاح والتجديد والاحياء، كما تسبب بتطور نوعي

تمثل في الانتقال من البرامج السِياسِية العامة الى المضمون العقائدي، ومن الاهتمام بالديمقراطية السِياسِية الى الاهتمام بالديمقراطية الاجتماعية، وفي المجتمع العربي يوجد تفاوت في اعتبار الوزن التاريخي لقيم ومبادىء المجتمع العربي ومقوماته الدينية والحضارية والتاريخية (الشرعة وفوزي وفاروق وعلوان ومصالحة ونظام، ٢٠٠٢: ١٥-١٦)، إذ يتطلب البناء الحضاري والمعركة ضد التخلف حياة سياسية سليمة ومشاركة سياسية من قبل المواطنين ومؤسسات مستقرة، وتعني الحياة السِياسِية السليمة شعور كل مواطن انه معني بالعملية السِياسِية، وان الدولة تحكمه برضاه، وأنها أداة تنفيذ بيد الإرادة المجتمعية، وهذا يتطلب توفير عوامل الاطمئنان وعدم الخوف من مواجهة الدولة عندما تخطئ، كما يتطلب توفير آليات ومؤسسات مقنعة للمواطن (عيد وعبد الجبار، ٢٠٠٠: ١٣٤).

ولقد عرفت بلدان الشرق الأوسط شيئا من الديمقراطية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، وقد كان الدافع هو التحديث والتشبه بالغرب كالحركات في تونس عام ١٩٦٠، والحركات في مصر عام ١٨٦٨ إلا أن تلك الحركات وقعت ضحية الاحتلال العسكري والانقلابات بعد فترة وجيزة، وبعد ذلك ظهرت تحولات بالاتجاه الديمقراطي في الكويت، وإيران، واليمن، وتعد التجارب الديمقراطية في الكويت ومصر وتركيا ولبنان من التجارب المهمة لمن أراد فهم معطيات الحاضر والتفاعل معها (حريق، ٢٠٠٠: ٨-٩)، وفي تقرير صدر عن أحد مراكز البحوث المهتمة بالديمقراطية سنة (١٩٩٩) حول عدد سنوات حكم بعض رؤساء الدول وسنهم، فقد تبين أن اكبر متوسط لسن رؤساء الدول في العالم كان في الدول العربية، وإن أكبر متوسط لاستمرار رئيس دولة في منصبه كان في الدول العربية أيضا حيث يبلغ متوسط

حكم رئيس الدولة في بلادنا العربية (٢٠) سنة مقارنة مع (٩) سنوات في أفريقيا و(٤) سنوات في أوروبا، و(٣) سنوات في أمريكيا اللاتينية (درّاج، ٢٠١٢: ٦٦).

كما ان الديمقراطية في الوطن العريبي حديثة النشأة، فقد بدأت الدول بانتهاج الانفتاح السِياسي والتحول الديمقراطي بعد أن شعرت الأنظمة الحاكمة فيها بفقدان الشرعية لنظامها السِياسي القائم، وبعد ازدياد المطالبة داخل هذه الأنظمة بتوسيع هامش الحرية والتحرر الليبرالي، كحرية الصحافة، وتكوين الاحزاب، والتنظيمات السِياسِية المختلفة، وإجراء انتخابات حرة نزيهة (الأصبحي والأمين والشرعة والعليم والبشور، ٢٠٠٠: ٢١).

وقد قامت محاولات في العديد من الدول العربية لتبني انظمة ديمقراطية في سنوات ما بعد الاستقلال، كما هو الحال في مصر وسوريا والعراق والسودان، ولكن كلها سرعان ما باءت بالفشل، وفي لبنان استمرت الديمقراطية حتى اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥، وبعد ذلك اتخذت اجراءات تحول ديمقراطية جادة في العالم العربي منذ اواسط الثمانينات كتلك التي تبنتها كل من الكويت والأردن ومصر وتونس واليمن، ووصلت هذه الحركة اوجها في اوائل تسعينات القرن الماضي، وثم شهدت تراجعاً استمر حتى نهاية القرن العشرين، وتزامن هذا الاندفاع نحو الديمقراطية مع تنامي الحركات الإسلامية، حيث شارك الاسلاميون في عملية التحول الديمقراطي، واستفادوا منها وعلى وجه الخصوص في الدول التي سمحت باجراء الانتخابات الحرة مثل الأردن والجزائر (الغضبان، ٢٠٠٢: ١٧).

- المطلب الثاني: الفكرة والمضمون:

إن العلاقة وثيقة بين الديمقراطية وما يترتب عليها من متطلبات تحديث، ولكن إذا عجز الاقتصاد الوطني عن تلبيتها يكون عدم الإستقرار هو النتيجة الحتمية، فمثلا يعد حق التعلم من أهم قيم الديمقراطية، وتهتم الدول الديمقراطية بالتعليم ويتزامن ذلك مع تنمية اجتماعية شاملة، وتوفير فرص العمل، ولكن إذا عجز المتعلمون عن إيجاد أعمال لهم، وعجزت الدولة عن توفير فرص العمل فان ذلك سيكون مدعاة إلى عدم الإستقرار، لذا فان التحول الديمقراطي هو سبيل إلى مزيد من التوقعات والمطالب، وإذا لم تتلبى هذه المطالب تدخل البلاد في أزمة سياسية، وترتبط الازمات السياسية بارتفاع وتيرة المطالبات بالتحول الديمقراطي، كما وتختلف عوامل التحول الديمقراطي لكل دولة باختلاف ظروفها الداخلية والخارجية (بني حسن، ١٩٨٩: ٤٥)، إذ تُقَسَم عوامل التحول الديمقراطي الى قسمين وهي:

أ- **عوامل داخلية:** إن من أهم عوامل التحول الديمقراطي الداخلية هي :

- التعليم والوعي: تنزع الدول التي تسعى إلى الرقي والازدهار بالعناية بالعلم والمتعلمين، فكلما ازدادت ثقافة الشعوب ازداد النزوع نحو الديمقراطية، إذ أن للتعليم أهمية كبرى في إقامة الديمقراطية وفي ترسيخها (عايش، ٢٠٠١: ٩٣).

- القيادة السِياسِية: إن من أهم عوامل التحول الديمقراطي هو وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية، ويقصد بذلك وجود زعماء سياسيون ملتزمون بالديمقراطية؛ لان المبادئ التي تؤمن بها القيادة السِياسِية تشكل عاملا هاما في عملية التحول الديمقراطي.

- اقتصاد السوق الحر: إن موقف الدولة أي فكر الحكومات من الانفتاحية والحرية والعولمة والعالمية يشكل عاملاً مهماً في قبول الآخر وتجاوز الحدود الجغرافية، والتأثير والتأثر بثقافة الغير مما يشكل عاملاً مهماً في عملية التحول الديمقراطي .

- الطبقة الوسطى: إن اضمحلال الطبقة الوسطى وتحول البلاد إلى طبقتين طبقة غنية جداً، وطبقة فقيرة جداً يعيق عملية التقدم الديمقراطي، وعلى النقيض فإن توسيع الطبقة الوسطى تشكل أيضا عاملاً مهماً في تسريع التحول الديمقراطي.

- القطبية: عندما تزداد المنازعات بين أقطاب القوى السياسية، ويحاول كل منهم إدارة الموقف بما يتوافق ومصالحه يزداد معها تأزم الموقف السياسي، لذا فإن وجود مستوى منخفض من الاستقطاب السِياسي والتطرف يعزز عملية التحول الديمقراطي.

- الثقافة السِياسِية: إن الثقافة السِياسِية الواعية والتي تطمح نحو تغير الواقع السِياسِي غير الديمقراطي، تعد من العوامل الحاسمة في عملية التحول الديمقراطي (الغضبان، ٢٠٠٢، ص١٣).

- طبيعة الدولة ذاتها: ينطبق على الدول العربية وصف الدول الريعية أي أنها بالمجمل لا تعتمد في حياتها واستمرارها على المواطن، وقد لعب النفط في الدول العربية دورا ضخما في هذا الأمر، وبقدر ما تتكرس الصفة الريعية في بلد ما يصبح المجتمع أكثر اعتمادا على الدولة، بما في ذلك القطاع الخاص، لذا يصبح الحديث عن الديمقراطية خاليا من الأساس الاجتماعي الذي يستند عليه.

- طبيعة التركيب الاجتماعي: يقوم مفهوم الديمقراطية على مفهوم المواطنة، أي لا تتم الانتخابات على أساس عرقي، أو ديني، أو جهوي ، بل على أساس البرامج الموجهة لخدمة الوطن، غير أن الواقع مخالف في الدول العربية فالانتخابات تتم على أسس دينية، أو عشائرية، أو طائفية.

- الدين والسياسة: هناك بعض الفئات التي تحاول استغلال الدين في مواقف معينة لتحقيق مكاسب سياسية، مثل عدم منح المرأة حقوقها في الترشح والانتخاب، مثل هذه الممارسات تخلق أزمات سياسية لذا إذا حصل تسييس الدين، أو تدين السياسة فان ذلك يضع عقبة أمام مسيرة الديمقراطية (درّاج، ٢٠١٢: ٦٩).

- قدرة الحكومة: ان عملية التحول الديمقراطي تتم بشكل تدريجي ولكل مرحلة تبعات ونتائج، لذا تلعب قدرة الحكومة على تحمل نتائج الجو الديمقراطي والتعايش معه دوراً محورياً في عملية التحول الديمقراطي.

- واقعية المعارضة:ترتفع صيحات المعراضة دائماً مطالبةً بالاصلاح والتحول الديمقراطي، ولكن لابد لهذا المطالبات ان تتماشى مع إمكانيات وواقع الدولة والمنطقة، لذا لا بد ان تكون قائمة على استيعاب عميق لواقع المجتمع من جهة وواقع المنطقة من جهة اخرى وتحديد اهم الاشكاليات التي تعيق التحول الديمقراطي.

- القدرة الاعلامية والإقتصادية المستقلة للمعارضة: تلعب القدرة الاعلامية والإقتصادية المستقلة للمعارضة ومدى نجاحها في تكتيل الشعوب حول برامجها دوراً مهما في عملية التحول الديمقراطي.

– المجتمع: يشكل مدى تفاعل المجتمع مع الاطروحات البديلة ووعيه لمدى اهمية دوره في تطوير الواقع السِياسِي والاقتصادي في بلده ركناً اساسياً في عملية التحول الديمقراطي.

– قيادات الجيوش واجهزة الأمن: يلعب المقدار الذي تتحلى به قيادات الجيوش واجهزة الامن من التضحية والايثار، ولزوم الحياد والتزام القانون والعمل على إنجاح التجربة الديمقراطية انطلاقاً من مصلحة البلاد الكبرى، دوراً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي.

– تفاهم المعارضة والحكومة: تلعب قدرة المعارضة والحكومة على الوصول الى مفاهيم مشتركة للمواطنة والولاء والوطنية أهمية كبيرة في انجاح العملية التجربة الديمقراطية (الشرعة وفوزي وفاروق وعلوان ومصالحة، ونظام، ٢٠٠٢: ٢٧).

ب– عوامل خارجية: تتحكم العديد من المؤثرات الخارجية في عملية التحول الديمقراطي التي تسعى الشعوب لتحقيقها، ففي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون شرعت هيئة المعونات بوضع برامج لدعم الديمقراطية، وتم إنشاء المعهد الأمريكي للديمقراطية في المنطقة العربية، وتزعم أمريكيا إلى أن أمنها يتطلب تغيير نظم التعليم؛ بسبب أحداث الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، لذا فان تغيير هذه النظم غدا أمراً ضروريا حسب زعمهم لحماية الأمن الأمريكي، وتتابعاً في عام (٢٠٠٥) أصدرت أمريكيا قانونا يقول بان نشر الديمقراطية هو هدف السِياسِية الخارجية الأمريكية، وتم استحداث منصب نائب وزير الخارجية للشؤون الديمقراطية، ويتم إصدار كتاب عن حالة الديمقراطية في العالم بشكل دوري، لذا أصبحت الديمقراطية مفروضة على الدول تحت مسميات مختلفة منها حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة، ومراقبة الانتخابات، وهذا بالمحصلة يفرض عملية التحول الديمقراطي (درّاج، ٢٠١٢: ٧٠–٧١).

– الولايات المتحدة الأمريكية: لا تقف الولايات المتحدة موقف المتفرج من أي عملية تحول ديمقراطي في بلد ما مهما كان حجمها، بل توجهها بما يخدم مصالحها، سيما أنها تسعى إلى أمركة العالم بلا شك.

– الغرب: تلعب نظرة الغرب لطبيعة القوى المشاركة في الحياة الديمقراطية أهمية كبيرة في دعم عملية التحول الديمقراطي أو احباطها، إذ توجد تخوفات كبيرة لدى الدول الغربية من وصول الاسلاميين الى الحكم.

– الصراع العربية الإسرائيلي: تُعد نتائج الجهود الدولية في حسم الصراع العربي الصهيوني وانعكاساته على القوى السِياسية المشكلة للمجتمع من أهم عوامل الإستقرار السياسي، والذي يرتبط بعلاقة متينة بعملية التحول الديمقراطي.

– الدول المجاورة: تنعكس الحياة الديمقراطية في دولة ما على الدول المجاورة لتلك الدولة، مما يجعل مسيرتها الديمقراطية مَثَل يحتذى به لشعوب المنطقة، ويؤثر ذلك في علاقات الحكومات من ناحية، وعلاقات الشعوب، في كل اقليم من ناحية أخرى (الشرعة وفوزي وفاروق وعلوان ومصالحة، ونظام ٢٠٠٢: ٢٩).

ومن الأمثلة على اقتفاء تجربة الغير ثورات شعوب شرق اوروبا ضد الأنظمة الاستبدادية عام (١٩٨٩)، وكذلك التحولات التاريخية في الاتحاد السوفيتي، وعلى مستوى العالم شهدت السنوات الاخيرة تحول عشرات النظم نحو الديمقراطية (درّاج، ٢٠١٢، ص٦٤).

وقد برزت **مظاهر التحول الديمقراطي** على تلك المجتمعات التي تخلصت من الاستبداد ونجحت في تبني الديمقراطية كمنهج حكم وحياة، ومن هذه المظاهر:

- التنافسية والتعددية في الجسد السِياسِي؛ كتعدد الاحزاب، وتعدد الرؤى السِياسِية، وتعدد البرامج والافكار المختلفة.

- الرقابة والمسؤولية المتصلة بمبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- الحرية والشفافية ويعني حرية تداول المعلومات، واظهار الميزانيات، وحرية التعبير، والمساواة.

- الخضوع للمسائلة أمام المحكومين؛ إذ يرى بعض الكتاب أن أهم مظاهر النظام الديمقراطي الحديث هو الخضوع للمسائلة أمام المحكومين، وهو في الوقت نفسه يضمن تمتع المواطنين بحقوقهم السِياسِية (سعد، ١٩٩٤: ١٦٩-١٧٠).

- الإهتمام بحقوق الإنسان إذ يعد الاهتمام بحقوق الإنسان، وتقبل منظمات حقوق الإنسان وتفعيل دورها في المجتمع من أهم مظاهر الديمقراطية.

- الشفافية في إجراء الانتخابات؛ إذ أن إجراء انتخابات نزيهة، أو تعديل القوانين لإجراء انتخابات نزيهة على كافة المستويات هي من أهم مظاهر التحول الديمقراطي.

- المشاركة في الحكم؛ أي اتاحة الفرصة للمواطن في اتخاذ القرار، سواء بشكل مباشر (استفتاءات)، أو عن طريق التمثيل الانتخابي، والاهتمام بوضع المرأة في المجتمع من حيث المساواة في العمل والتعليم والحقوق والواجبات.

- الاهتمام والالتزام بحقوق الطفل؛ أي حماية حقوق الطفل، وحماية الطفل من تعسف الوالدين، واقرار الحد الادنى من التعليم اللازم لهم، والضرورة الديمقراطية يقتضي اشراكهم في القرارات اليومية المتعلقة بهم، واعدادهم بالمحاكاه والقدزة للمارسة المواطنة الجيدة عن طريق اقامة حكومات مدرسية مناظرة لما هو قائم بالمتمع.

- إقرار وتطبيق حرية الصحافة؛ حيث تعد الصحافة في الديمقراطية السِياسِية السلطة الرابعة في الدولة، ومن ثم يجب ان تكون ملكيتها حرة بين الافراد والجماعات تطبيقاً لمبادىء الحرية والتعددية ومنع الاحتكار(عايش، ٢٠٠١: ٩٤-١٠٤).

- التعدد التنظيمي المفتوح؛ اي حرية تشكيل الاحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، وهذه هي الالية المتعلقة بالنظام الحزبي.

- تداول السلطة السِياسِية، ذلك من خلال إجراء إنتخابات حرة تنافسية تتيح امكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها، وهذه هي الالية المتعلقة بالنظام السِياسِي.

- احترام الحريات العامة وحفظها؛ لأن توافرها أصبح مقياساً لاحترام حقوق الانسان وهذه هي الالية المتعلقة بالنظام القانوني (عيد وعبد الجبار، ٢٠٠٠: ١٤١-١٤٢).

- الخروج من بوتقة سيطرة الاتجاه الواحد، من خلال المنافسة الحرة من حين لاخر بين مرشحين اثنين او اكثر للتنافس على جميع مراكز اتخاذ القرار، والمحصلة النهائية هي الانتقال السلمي للسلطة.

- وجود درجة عالية من المشاركة السِياسِية في انتخاب القادة، والسماح لجميع السكان البالغين بالمشاركة بالانتخابات، وحق الاقتراع.

- ضمان الحقوق الانسانية والمدنية والحريات، مثل حرية التعبير، وحرية الانضم الى الاحزاب السِياسِية او تكوينها.

- المسائلة من خلال جعل الحكام مسائلون امام الشعب وهم يمارسون صلاحياتهم، وهذا يقتضي وجود اليات لإزاحة الحكام عن مناصبهم اذا ما خالفوا القانون (غضبان، ٢٠٠٢: ١٩).

المبحث الثاني: مظاهر ثبات الإستقرار السِياسِي:

المقدمة:

إن الديمقراطية والإستقرار السياسي من أهم المشكلات السياسية التي تواجهها دول الوطن العربي، كتلك المشكلات المتعلقة بالتخلف والتنمية والوحدة الوطنية والنظم السياسية، وإزاء هذا الوضع انعدمت عملية التحول الديمقراطي والتي تعد احد المتطلبات الضرورية لتمكين دول الوطن العربي من الخروج من حالة عدم الإستقرار والعجز والتردي التي يعانيها منذ عقود (صايل، ٢٠١١ : ٣٧).

وتوصف ظاهرة الإستقرار السياسي بأنها ظاهرة ذات مرونة نسبية، إذ تشير إلى قدرة الحكومة على التعامل مع الأزمات السياسية واحتوائها، حيث أن إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل متوازن تحافظ على النظام وتمكنه من السيطرة على الأزمات، والحد من العنف السياسي، مما يزيد من كفاءة وشرعية النظام (هيجوث، ٢٠٠١: ١٨).

وترى الدراسة عدم وجود اتفاق كامل في اختيار المظاهر التي تعطي مؤشر على مدى الإستقرار السياسي في بلد ما، لذا ظهرت مقاييس عالمية متنوعة تكمم ظاهرة الإستقرار السياسي رقمياً معتمدة على أهم مؤشرات الإستقرار السياسي، ومن هذه المؤشرات على سبيل الذكر لا الحصر قدرة الحكومة على البقاء في منصبها، والعنف المحلي، ونزاهة الانتخابات، وغياب الصراعات الدينية والقبلية، وللوقوف على مفهوم الإستقرار السياسي ومضمونه، واهم مؤشراته تبنى هذا المبحث المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: مفهوم الإستقرار السياسي ومضمونه.
- المطلب الثاني: المؤشرات والمحددات.

- المطلب الأول: مفهوم الإستقرار السياسي ومضمونه:

يرتبط مفهوم الإستقرار السِياسي بالديمقراطية بل تُعد الديمقراطية مؤشر على الإستقرار السِياسي لأن المجتمعات الديمقراطية تهتم بقضايا حقوق الإنسان، والمرأة والطفل، والشرعية، وإجراء انتخابات نزيهة، وإشراك أفراد المجتمع في صنع القرار، وهذه المؤشرات كلها تنم عن مجتمع مستقر سياسياً، لذا فان العلاقة ما بين الديمقراطية والإستقرار السِياسي هي ليست حالة مفاضلة بل حالة تعزيز (Sottillotta, ٢٠١٣: ١١).

ويزداد الإستقرار السياسي في البلاد بتزايد فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي؛ ذلك إذا ما تبنت القيادة السياسية عملية التحول الديمقراطي بطريقة فاعلة وتقدمت بصورة تدريجية، وإضعاف حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي حول القضايا المتنازع عليها أثناء عملية التحول الديمقراطي، هذا من شأنه تخفيف الصراعات والحد منها، والذي ينعكس بالضرورة

على عملية الإستقرار السياسي خاصة إذا لم تهدد المصالح الحيوية للقوى المحلية أو الدولية عملية التحول الديمقراطي (الغضبان، ٢٠٠٢: ١٣).

وليس هناك تعريف جامع لمفهوم الإستقرار السِياسِي إلا انه توجد العديد من المؤشرات التي تقيس حالة عدم الإستقرار السِياسِي والتي تعتمد أغلبها على قياس الاضطرابات داخل الدولة مثل الاحتجاجات، ومواقف القوى السياسية المناهضة، والانتخابات غير النزيهة، واستعمال قوات الأمن ضد المواطنين، الحالة الإقتصادية ، والديمقراطية، وقد تستخدم المقاييس هذه العوامل أو عوامل أخرى أو جزء منها ومن أهم المؤشرات العالمية لقياس حالة الإستقرار/ عدم الإستقرار في دول العالم المؤشرات الآتية:

مؤشر عدم الإستقرار السِياسِي (Political Instability Index, PII)، والمؤشرات العالمية لإدارة الحكم (Worldwide Governance Indicators, WGI)، ومؤشر ضعف الدول (State Fragility Index, SFI) ، ومؤشرات الدولة لشؤون السياسة الخارجية (Country Indicators for Foreign Policy ,CIFP)، مؤشر الدول الفاشلة (Failed States Index, FSI)، ومؤشر الصراع و السلام وعدم الإستقرار (PCI)، ومؤشر ضعف الدولة في العالم النامي(Index of State Weakness in the Developing World)، ومؤشر المخاطر السِياسِية العالمية (Global Political Risk Index, GPRI)، مؤشر برتلسمان للتحول (Bertelsmann Transformation Index)، مؤشر الفساد (Corruption Perceptions Index, CPI)، ومؤشر السلام العالمي (GPI) (**Zheng**, ٢٠١٢: ١٨).

ولقد أجرى بيت الحرية الأمريكي (House of Freedom) تصنيفا لدرجة الإستقرار السِياسِي في العديد من الدول العالم من مختلف القارات لعام (٢٠١٢)، وتم حساب مؤشرات الإستقرار السِياسِي في دول العالم بالاعتماد على منهجية تشمل عدة معايير منها الانتقال السلمي للسلطة، وإجراء انتخابات نزيهة وحرة، وقدرة الحكومة على البقاء في منصبها، والسياسات التي تتبعها في مواجهة المخاطر المختلفة، والعنف المحلي، والعمليات الإرهابية،وحركات التمرد، والانقلابات، ووجود سجل ديمقراطي ينطوي على المسائلة وسيادة القانون، ويتدرج مقياس الإسدتقرار السِياسِي من درجة صفر إلى درجة (١٠)، وتمثل درجة الصفر أدنى درجات الإستقرار السِياسِي، بينما تمثل درجة (١٠) أعلى مؤشرات الإستقرار السِياسِي للدول، ووفقا لهذه المؤشرات تعقد الدراسة الحالية مقارنة ما بين درجة مؤشرات الإستقرار السِياسِي في بعض الدول العربية والدول العالمية لعام (٢٠١٢) المثبتة في جدول رقم (١) أدناه:

جدول رقم (١)

درجة مؤشر الإستقرار السِياسِي	الدولة	درجة مؤشر الإستقرار السِياسِي	الدولة
٣.٥	العراق	٩.٥	كندا
٨	إسرائيل	٢	أفغانستان
٢	كوريا/ش	٩	بلجيكا
٧	الكويت	٦.٥	البحرين
٥.٥	لبنان	٨.٥	البرازيل
٣.٥	ليبيا	٤	بورما

روسيا	٤	ماليزيا	٩.٥
الجزائر	٥	موريتانيا	٦
أستراليا	٩.٥	المغرب	٧
النمسا	٩.٥	السعودية	٦
شيلي	٩.٥	هولندا	٩.٥
الصين	٨	عُمان	٧
سويسرا	٩.٥	باكستان	٣
الدنمارك	٩.٥	قطر	٣
مصر	٥	الصومال	١.٥
سوريا	٢	إسبانيا	٩
فرنسا	٩.٥	السودان	٣
ألمانيا	٩.٥	الإمارات	٧.٥
هايتي	٣	تركيا	٧.٥
اندونيسيا	٧	أمريكيا	٩.٥
إيران	٣	اليمن	٣

(Youngblood, ٢٠١٣: ٣٣-٣٩)

ووفقا لهذه المؤشرات فان الدول العربية تحتاج إلى المزيد من الإستقرار السِياسِي إذا ما قورنت بدرجة الإستقرار السِياسِي في الدول المتقدمة، إذ يتبين أن درجة الإستقرار السِياسِي في قطر (٣) ومصر (٥) والجزائر (٥)، والسعوديه (٦)، وفي الصومال بلغت (١.٥) وهي أدنى درجة استقرار سياسي من بين جميع الدول المذكورة أعلاه، وجاء في المرتبة الثانية سوريا إذ بلغت درجة الإستقرار السِياسِي فيها (٢)، وبلغت في السودان واليمن (٣)، وبلغت درجة

الإستقرار السِياسِي في الكويت (٧) وهي درجة تفوق المتوسط ولكن اقل من درجة الإستقرار السِياسِي في بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا وماليزيا واليابان واستراليا وهولندا وفنلندا والنمسا وتشيلي إذ بلغت درجة الإستقرار السِياسِي (٩.٥)، كما أن العديد من دول الشرق الأوسط بما في ذلك تونس، مصر، ليبيا، الجزائر، سوريا، البحرين واليمن تعاني من عدم الإستقرار السِياسِي التي تسببت بها "الاضطرابات" التي اجتاحت العالم العربي في عام ٢٠١٢/٢٠١١ والتي عرفت باسم الربيع العربي، وكان أسوأها في سوريا واليمن حيث وقعت الاضطرابات التي لازال يعاني منها هذين البلدين.

- المطلب الثاني: المؤشرات والمحددات.

تعد ظاهرة الإستقرار السِياسِي من الظواهر المعقدة، لذا فان العوامل التي تؤدي إليها متعددة ومختلفة وهناك مجموعة من العوامل والحالات السياسية التي يمكن عَدَّهَا من أهم مؤشرات الإستقرار السياسي:

- من اهم مظاهر ثبات الإستقرار السِياسِي في منطقة الشرق الأوسط استمرارية ضخ النفط عبر الانابيب البرية، حيث توجد شبكة انابيب توصل مصادر النفط بمرافىء البحر الابيض المتوسط مارة بالأردن وسوريا والسعودية وتركيا وإسرائيل، والتي تتعرض لهجمات متنوعة وعلى فترات مختلفة، وكلما ازدادت حالة عدم الإستقرار السِياسِي في الدول التي تمر منها هذه الانابيب أصبحت ممرا غير امن ويتوقف ضخ النفط عبرها، ومن الجدير بالذكر ان هذه الانابيب لم تشكل ممرا آمناً للنفط في اغلب الاوقات والتي انشىء اولها قبل الحرب العالمية الثانية، مما يشير الى حالة من عدم الإستقرار السِياسِي في المنطقة (جرينبون، ١٩٩٩: ٢٧٠).

- الانتقال السلمي للسلطة، وإجراء انتخابات نزيهة حرة.

- الإستقرار المالي والاقتصادي.

- قدرة الحكومة على البقاء في منصبها، وتبني الحكومة سياسات تمكنها من مواجهة المخاطر المختلفة.

- غياب العنف المحلي سواء كان بين مواطني الدولة أنفسهم أو بين المواطنين والحكومة، وغياب العمليات الإرهابية بأشكالها المختلفة سواء استهدفت المدنيين أم العسكريين أو كلاهما.

-غياب حركات التمرد: ويقع ضمنها حركات التمرد التي تنادي بالانفصال، و العصيان المدني، والقتال، والتسلح.

- غياب الانقلابات العسكرية، والصراع بين السلطات المدنية والمؤسسة العسكرية التي فرضت تدخلها في الحياة السِياسِية.

- وجود مسائلة للقادة سيادة القانون؛ أي وجود سجل تاريخي ديمقراطي ينطوي على فرض القانون على جميع أفراد المجتمع.

- غياب الصراع الديني والقبلي بين أفراد المجتمع الواحد، وغياب التهميش لبعض الفئات الاجتماعية والقبلية.

- الالتزام بالمعاهدات السِياسِية (Youngblood, ٢٠١٣: ٤٠)

واستناداً إلى ما سبق فان قدرة الحكومة على التعامل مع الازمات السياسية والتناقضات الاجتماعية ُيعد عاملاً حاسماً في ارساء قواعد الإستقرار السياسي، ولكن إذا ما فشلت الدولة فيها فسيؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي وتناقض شرعية النظام، لذا من أهم مظاهر ثبات الإستقرار السياسي غياب مؤشرات الصراع الداخلي والخارجي للدولة والمتمثلة بمايلي:

أ- المؤشرات الداخلية:

- المحددات الإقتصادية التي تؤدي إلى عدم الإستقرار، مثل التضخم وارتفاع العجز في الميزانية (**Blanco, ٢٠٠٨: ٨**).

- الطبيعة الاتوقراطية أو الديكتاتورية للانظمة الحاكمة وتخلفها عن النظم الديمقراطية الحديثة.

- النزاع على السلطة ما بين الاحزاب والمعارضة بغية الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع.

- وجود الخصومات العرقية تكون مدعاة لوجود حالة من عدم الإستقرار السِياسِي وقد تقود البلاد الى حرب أهلية.

- الاقليات الطائفية، ان انتهاك حقوق الاقليات الطائفية، او منحها تفضيل على الفئات الاخرى يقود الى حالة من عدم الإستقرار السِياسِي.

– التنافس الديني: وجود انقسامات عقائدية مع غياب المواطنة تؤدي الى حالة من عدم الإستقرار السِياسِي.

– الطموحات وهياكل القوات المسلحة: تدخل الجيش او القطاعات العسكرية في السياسة تقود الى حالة من عدم الإستقرار السِياسِي.

– عدم التوازن في النمو الاقتصادي بين المناطق والقطاعات المختلفة.

– التأثيرات الاجتماعية للقيود الإقتصادية .

– الانفجار السكاني، وعدم المساواه في النمو السكاني الذي يتزامن مع عدم امكانية الحكومة الموائمة ما بين الانفجار السكاني وخلق فرص العمل والتعليم وغيرها تؤدي الى حالة من عدم الإستقرار السِياسِي.

– المشاكل الناجمة عن هجرة العمالة الاجنبية والهجرة الداخلية تؤدي الى حالة من عدم الإستقرار(جرينيون، ١٩٩٩: ٢٧).

– الديمقراطية: هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية وما يترتب عليها من متطلبات تحديث وإذا عجزت الحكومة عن تلبية تلك المطالب فان ذلك يقود إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي (بني حسن، ١٩٨٩:٤١).

ب- المؤشرات الخارجية:

إن الإستقرار السِياسِي للشرق الأوسط محط أنظار القوى الكبرى بسبب مصالحها الإستراتيجية والإقتصادية في المنطقة، وبسبب إلتزامها تجاه الأنظمة التي تُهَدَّد من جيرانها أو بسبب الاظطرابات الداخلية، وبسبب إلتزامها بأمن إسرائيل التي لا ترغب بشراء السلم، فضلا عن الثروة النفطية التي تحتويها المنطقة ومن محددات الاستقرار السياسي أيضاً ما يلي:

- الانقسامات الايدولوجية بين الدول في المنطقة.

- الخصومات العسكرية بين الدول.

- النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة.

- الاختلافات في السياسات البترولية.

- النزاع على المياه (جرينيون، ١٩٩٩: ٢٧).

الفصل الثالث: الحياة الديمقراطية في الكويت للفترة ١٩٩١-٢٠١٢

المقدمة:

تتجذر الحياة الديمقراطية في الكويت منذ القدم، إذ بدأت المطالبة من الشعب الكويتي بالتعبير الحر والحديث الصريح حول قضايا البلاد المختلفة من خلال الحوار الحر الذي كان يتم في ملتقيات تميز بها المجتمع الكويتي عن غيره من المجتمعات العربية والتي عُرِفَت باسم "الديوانية"، بينما ظهر أول وجود حقيقي للحياة الديمقراطية في الكويت بدا في نيسان عام ١٩٢١ حينما تتشكل أول مجلس للشورى على صعيد المنطقة في عصر الأمير " احمد جابر الصباح" وبعد ذلك بدأت تتحدد ملامح النظام الكويتي إلى أن اقرها الدستوري بصيغتها النهائية (الزغل والطعاني والعثامنة، ٢٠٠٦: ٢٩٥).

إذ أقر الدستور الكويتي الحديث الصادر في ٢٩ كانون ثاني سنة ١٩٦٢ النظام في الكويت، وبدأ العمل فيه في تشرين ثاني عام ١٩٦٣، وهو تاريخ افتتاح الجلسة الأولى لمجلس الأمة، ويتسم الدستور الكويتي بالطابع العربي والإسلامي، وهو يأخذ بالمبدأ الديمقراطي في صورة النظام النيابي البرلماني (ليلة، ١٩٦٩: ١٠٠٥).

لذا يمكن القول أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي حسب نصوص الدستور، والديمقراطية هي المنهج المختار منذ الحادي عشر من نوفمبر (١٩٦٢) إذ صدر دستور الكويت الذي نصت مادته السادسة على أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً. وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور، وهذا يبين تأكيد الدستور على الحياة الديمقراطية (الجاسم، ١٩٩٢: ١٧).

وبالرغم من بروز النمط الجديد للحكم منذ الاستقلال، مرت البلاد بفترات جذب وصراع مستمر بين السلطة التنفيذية المترددة بقبول الديمقراطية ومجلس الأمة، أو بعض أعضائه على الأقل الذين يريدون ازدهار الديمقراطية (أسيري، ٢٠١٢: ١٥٢).

لذلك جوبهت الممارسة العملية المطالبة بالتحول الديمقراطي بتحديات جمة تم احتواء بعض منها، وبطء بعضها الآخر مسيرة الديمقراطية اثر عوامل مختلفة والتي تسببت بحالة من عدم الإستقرار السياسي ، وهذا ما سيتناوله الفصل من خلال المبحثين:

المبحث الأول: التحول الديمقراطي في الكويت للفترة ١٩٩١-٢٠١٢.

المبحث الثاني: محددات الإستقرار السِياسِي في الكويت للفترة ١٩٩١-٢٠١٢.

المبحث الأول: التحول الديمقراطي في الكويت.

المقدمة:

في الربع الأول من عام ١٩٩٠ شهدت الكويت حركة سياسية ذات اتجاهات متعددة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، حملت في طياتها التوجه نحو التحول الديمقراطي.

وإثر تزايد الضغط الشعبي المطالب بعودة الحكم الديمقراطي، تحركت السلطة تحركاً مكثفاً بهدف الخروج من دائرة الضغط المتصاعد ووجهت مسار الحديث ناحية البحث عن ضوابط وصيغ تكفل استمرار الممارسة النيابية، وبعد انتهاء الغزو العراقي تفاجئ الرأي العام الكويتي بصدور أمر أميري تضمن إنشاء مجلس وطني عهدت إليه مهمة دراسة السلبيات التي حالات دون استمرار التعاون بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، وهو في حقيقة الأمر محاولة ثانية لتعديل الدستور، ولقد ترتب على إنشاء المجلس أن تشتت الرأي، وسادت حالة من الإحباط، وعدم الرضا تجسد في المقاطعة الواسعة لانتخابات المجلس الوطني، وسرعان ما حاز موضوع الديمقراطية مركز الصدارة، ودارت الأحاديث وكثر الجدل، فقد كانت هناك شكوك في مدى التزام أركان الحكم بوعودهم التي صدرت في المؤتمر الثاني الذي عقد في المملكة العربية السعودية بشأن الالتزام بدستور (١٩٦٢)، لينتهي الأمر بإعلان أركان الحكم بالتزامهم بتحديد موعد لإجراء الانتخابات في شهر تشرين أول من عام ١٩٩٢ ، وكان ذلك بسبب إدراك عمق خطورة الأزمة السياسية على البلاد منذ تحريرها في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ (الجاسم، ١٩٩٢: ١٢-١٣).

كما يتضح أن عملية التحول الديمقراطي أصبحت بعد عام ١٩٩٢أكثر تقنيناً ووضوحاً من خلال الأسلوب الدستوري العصري، إذ تطورت الأحوال السياسية في البلاد من حيث اهتمامات المواطن من قضايا خاصة إلى قضايا عامة، وزيادة إعداد المسجلين في جداول التصويت وارتفاع عدد المتفرغين في الانتخابات العامة، ناهيك عن تعقيدات أساليب الحملات الانتخابية، وإدارة الحملات الانتخابية من منطلق فكري أيديولوجي، وقيام الجمعيات والهيئات المختلفة بدور " الأحزاب السياسية" من حيث التجنيد السياسي وتجسيد الفكر السياسي (أسيري، ٢٠١٢: ١٥٢).

لذا اختلفت عوامل التحول الديمقراطي في الكويت للفترة ١٩٩١-٢٠١٢ وتعددت مظاهرها وهذا ما سيتناوله المبحث من خلال المطلبين:

- المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الكويت للفترة ١٩٩١-٢٠١٢.

- المطلب الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي في الكويت للفترة ١٩٩١-٢٠١٢.

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الكويت.

بالرغم من التطورات السياسية التي تسود المنطقة وثورات الربيع العربي التي شملت كلا من تونس وليبيا واليمن ومصر وسورية يبقى الأمل معقودا على تجسيد الديمقراطية وترسيخها في العديد من الدول العربية بما فيها الكويت، ويمكن القول أن التجربة البرلمانية الكويتية تعد الأهم على صعيد الديمقراطية على الصعيد العربي في هذه الظروف الراهنة، إذ يتفاعل مجلس الأمة مع القضايا التي تهم الرأي العام الكويتي والعربي خاصةً في ظل المتغيرات السياسية التي تشهدها منطقة الخليج العربي والعالم العربي مع تواصل الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي (القاق، ٢٠١٣: ١٧)، وفي ظل هذه الظروف تعددت العوامل التي حفزت عملية التحول الديمقراطي في الكويت خاصة بعد عام ١٩٩١ ومن أهمها:

١- الدستور: إن نظام الحكم في الكويت حسب ما جاء في الدستور يوصف بأنه نظام نيابي برلماني، ذلك إن الدستور سجل مبدأ سيادة الأمة وان الأمة مصدر السلطات، وقرر مبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها فيما بينها، ويظهر أركان النظام النيابي البرلماني في المواد من ٥٠ إلى ٥٣، والمادة ٥٥، والمادة ١٠٧، والمادة ٨٠، والمواد من ١٠٠ إلى ١٠٢، وبهذا فان الاحتكام الدائم للدستور من أهم عوامل التحول الديمقراطي(ليلة، ١٩٦٩: ١٠٠٦).

٢- الأزمة العراقية الكويتية عام (١٩٩١) بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١ بادرت قيادات الأحزاب والحركات والتجمعات السياسية الكويتية التي كانت تمارس نشاطها بشكل سري أو شبه سري إلى الإعلان عن وجودها، وممارسة نشاطاتها علنياً، مثل تنظيم " المنبر الديمقراطي الكويتي" الذين هدفوا إلى إعادة بناء الكويت على أُسس وطنية

وديمقراطية، وتوسيع المشاركة الشعبية، وتوفير ضمانات الحرية والحقوق والديمقراطية والتعددية السياسية، والمسائلة السياسية، والمصادقة على كافة الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الصادرة عن الأمم المتحدة، وتوسيع القاعدة الانتخابية وضمان نزاهة الانتخابات، وظهرت أيضاً " الحركة الدستورية الإسلامية" التي تبرز الديمقراطية على أنها الشورى، وظهر أيضاً بعد العام ذاته "الإئتلاف الإسلامي الوطني" الذي تحول إلى "التحالف الإسلامي الوطني" الذي طرح مطلب الحقوق السياسية للمرأة وليس حقها في الانتخاب، وظهر أيضاً التجمع الإسلامي الشعبي، والتجمع الوطني الديمقراطي الذي طالب باحترام مبادئ التعددية السياسية والفكرية وتشجيع التيارات التجديدية والمشاركة في العمل السياسي بتجرد وموضوعية، والى تعزيز الحريات بما لا يمس حريات الآخرين، وظهرت أيضاً الحركة السلفية العلمية والتي طالبت بإصلاحات سياسية مثل التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة ، وفي عام ٢٠٠٥ أُسس حزب الأمة، والذي حدد أن الأمة مصدر السلطة، والشريعة مصدر التشريع (الديين، ٢٠٠٥: ١٨).

لذا فان أزمة الغزو العراقي للكويت وتبعاته ما هي إلا منعطف لإحداث تغييرات جذرية في طبيعة النظام السياسي والحياة الديمقراطية ونظرة السلطة السياسية إلى دور الشعب وممثليه كعنصر مكمل لدور الحكومة في إدارة دفة الحكم، وتهيئة الأرضية لنشأة دولة تؤمن بالديمقراطية، وان فترات حل المجلس التي تجاوزت عشر سنوات أثرت على فعالية المجلس، وكذلك على درجة وعي وإدراك المواطن (أسيري، ٢٠١٢: ١٥٢).

٣. المتجنسون: تعد مطالبات المتجنسون بحقوقهم من أهم العوامل التي دفعت بعجلة التحول الديمقراطي، حيث أن الفئة المتجنسة من الكويتيين تصل إلى نسبة ٣٠% من السكان، إذ أن هذه الفئة مختلفة الأصول فمنها من جاء من دول الجزيرة العربية، والعراق، وإيران، وفلسطين ، ودول عربية أخرى، وتنتشر هذه الفئة فيء كل مكان ولكن عملياً تقع في أسفل السلم السياسي، إذ لم يحق لها حتى عام ١٩٩٢ أن تنتخب أو تترشح لمواقع انتخابية، كما ويتطلب تعيين احد أبنائها في منصب سفير أو وكيل وزارة قراراً بالاستثناء، وارتفعت مطالب هذه الفئة حتى استجابت الحكومة الكويتية (الغبرا، ٢٠١١: ٣٦).

٤. القطبية: تعد القطبية المحرك الأساسي للتفاعلات السياسية، فهناك نظام ومعادلة ثابتة تنطلق منها وتعود إليها كل التفاعلات السياسية التي تحدث بين الأطراف والأقطاب السياسية، واهم ميزات ذلك النظام انه نظام قائم على تعددية الأقطاب وتنوع مراكز القوى، وان لكل مرحلة من مراحل التاريخ السياسي الكويتي أقطابها ورموزها، ومع كل أمير للبلاد تظهر معادلة سياسية جديدة وتولد حالة من التنافس والصراع بين أقطاب جدد من شيوخ الأسرة الحاكمة يأتون دائماً من رحم المجال السياسي ومن قلب الطبقة السياسية القائمة، فهم في الأصل أقطاب فرعية تتطور إلى أقطاب سياسية رئيسية عند نهاية كل مرحلة، ومع كل عهد جديد تنطلق جولة جديدة من التفاعلات السياسية التي تحمل في برنامجها التوجه نحو التحول الديمقراطي، ومن ثم تنتهي مع عهد جديد آخر وهكذا (السعيدي، ٢٠١٠: ١٨-١٩).

٥. عدم الرضا عن الأداء الحكومي: أن هناك إشكاليات كبيرة لم تعالجه الحكومة ولا برامجها التعليمية حتى الآن لتعزيز قيم تتجاوز المذهبية والطائفية، ولا في القضاء على المعتقدات التي تعيق التقدم كتلك القيود التي فُرِضَتْ على انخراط المرأة في العملية السياسية حتى عام

٢٠٠٥، وبرغم تغير وضع المرأة الاقتصادي والتعليمي والوظيفي لم تنجح الحكومة في تغيير نظرة المجتمع الدونية في كثير من الأمور نحوها، كما تنقصها الكثير من الحقوق في ظل غياب المساواة في كثير من القوانين، لذا تكثفت الجهود الشعبية المطالبة بالمزيد من الإصلاحات والتحول الديمقراطي (الغبرا، ٢٠١١: ٣٢).

٦. الصراع على السلطة: بسبب حالة الجمود التي شهدتها الحكومات الكويتية منذ عام ٢٠٠٦، بات الانقسام السياسي يدور في فلك الصراع من اجل السلطة بين المجلس الوطني والحكومة التي عينها أمير البلاد، ونشأت حالة من الاستقطاب كان شعارها التحول الديمقراطي.

٧. المطالبات بإشراك المرأة في العملية السياسية: إن الكويت مثل العديد من دول الخليج ظلت تعاني المرأة فيها من تهميش في المشاركة السياسية حتى عام ٢٠٠٦، إلى أن تم السماح لهن بالمشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت والترشح وتعتبر هذه المطالبات من أهم عوامل التحول الديمقراطي.

٨. الربيع العربي: قد تكون المصاعب التي تواجه الكويت تختلف عن تلك الاضطرابات التي تجتاح المنطقة العربية، إلا أن الربيع العربي أذكى احتجاجات شعبية وسياسية تخطت الخطوط الحمراء التي باتت حصينة داخل المجتمع الكويتي (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢).

٩. النمو السكاني والتمازج الحضاري: اثر النمو السكاني والتمازج الحضاري في الكويت بعد عام ١٩٩٠ في دفع عملية التحول الديمقراطي وإطلاق الحريات ولو بشكل جزئي، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، والتأكيد على نبذ التمييز الطائفي، والعائلي، والمذهبي، وعلى أن الحرية والديمقراطية مسألة تتطلب التواؤم والتلائم معها بعقل أكثر انفتاحية، وبمنهج أكثر

انضباطية وحيادية، وتشجيع مبدأ الانتخاب وتعميميه، وتوعية كافة أطياف الشعب بالاتجاه الديمقراطي المعاصر والقوانين المتعلقة بالحقوق والواجبات والحريات، وبناء نظام مؤسسي، ولقد عكست هذه التحولات التطور في الفكر السياسي الديمقراطي (Ann, ١٩٩٥: ٣١).

وترى الدراسة أن هذه العوامل تمثل أهم العوامل التي لعبت دوراً محورياً في عملية التحول الديمقراطي في الكويت بعد عام ١٩٩١ والتي تمثلت بإشراك المرأة بالعملية السياسية، وتعديل قوانين الانتخاب، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، والمساواة، وتخفيف حدة الطائفية والقبلية وهذه المظاهر سستتناولها الدراسة في المطلب التالي.

المطلب الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي في الكويت.

توصف الديمقراطية الكويتية بأنها رائدة الديمقراطيات في منطقة الخليج، لما لها من سبق وتجربة فريدة في مجتمع تتصارع فيه المكونات السياسية على نحو ديمقراطي عريق، وتتعدد في التوجهات والآراء، ويتداخل من خلاله السياسي بالاقتصادي، والثقافي بالفكري، ومنذ القِدم كانت الكويت سباقة في المنطقة عندما أقامت مجلساً للشورى في عام ١٩٢١ من وجهاء البلاد والذين تم اختيارهم على أساس جغرافي (طاهر، ٢٠١١: ١٩)، إلا أن مرحلة التحول الديمقراطي بعد عام ١٩٩١ تميزت بمظاهر متنوعة يمكن إجمالها بما يلي:

١. على مستوى النص: التأكيد على النصوص الدستورية، والاحتكام إليها في المنازعات، إذ تؤكد النصوص الدستورية أن نظام الحكم ديمقراطي، كاشتراط المادة (٤) أن يبايع مجلس الأمة ولي العهد، وتقرر المواد (٩٩)، و(١٠٠)، و(١٠١)، و(١٠٢) الحق لعضو مجلس الأمة في توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء، والى الوزراء، كما تكفل مبدأ السيادة للأمة، وتتم ممارسة هذه السيادة وفقا لأحكام الدستور، الذي وضع الأمير على قدم المساواة مع

الأمة فيما يتعلق بالقدرة على تنقيح الدستور، وتكفل المادة (٣٠) الحرية الشخصية، وتكفل المادة (٣٥) حرية الاعتقاد، وتكفل المادة (٣٦) حرية الرأي والبحث العلمي، وتكفل المادة (٤٣) حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أُسس وطنية وفقا للقانون، وتكفل المادة (٤٤) للأفراد حق الاجتماع دون الحاجة لإذن أو إخطار مسبق ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة (الدبين، ٢٠٠٥: ١٤).

وأقر الدستور أيضا:

- الحق في اكتساب الجنسية وعدم إسقاطها إلا بحدود القانون.

- عدم جواز إبعاد المواطنين عن الكويت أو منعهم من العودة إليها.

- تساوي الناس أمام القانون.

- كفالة الحرية الشخصية.

- حرية الاعتقاد وحرية الرأي والبحث العلمي، وحرية الصحافة والمراسلات البريدية المكفولة (الطاهر، ٢٠١١: ٢٣).

٢.الدوائر الانتخابية ومن مظاهر التحول الديمقراطي أيضاً تقليص الدوائر الانتخابية من خمس وعشرين إلى خمس دوائر عام ٢٠٠٦ بشكل فعلي، وذلك من اجل التقليل من اثر الولاءات الفرعية القبلية والعشائرية والمذهبية على نتائج الانتخابات.

٣. نتائج انتخابات عام ٢٠١٢: أظهرت نتائج الانتخابات في شهر شباط عام ٢٠١٢ بعض مظاهر التحول الديمقراطي إذ حصلت المعارضة على الأغلبية في البرلمان، وكذلك

إحداث نوع من التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية بشرط التوافق بينهم وتفضيل المصلحة الوطنية، ونجاح عدد جيد من المرشحين الشباب مما ينذر بتغيير نوعي في أعمار السياسيين، وإدماج المرأة الكويتية في العملية الديمقراطية الكويتي وهو ما ينذر بإستمرار الاتجاه المؤيد للتغيير نحو التحول الديمقراطي (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢).

٤. حرية التعبير والإعلام : تعد حرية التعبير والإعلام الحر من أهم مظاهر التحول الديمقراطي، إذ ينظم قانون الصحافة والنشر لعام ١٩٦١ عمل الإعلام الكويتى، ووفقا لدستور الكويت، فإن حرية الرأي والإعلام مضمونة فى حدود القانون، ورفعت الحكومة الرقابة الإعلامية سنة ١٩٩٢ وأزالت القيود الأخرى عن الصحافة، ولكن مجلس الوزراء يحتفظ بسلطة تعليق صدور الصحف، وتتولى وزارة الإعلام إدارة الصحف الحكومية ومحطات الإذاعة والتلفزيون، وتسيطر المؤسسة العامة للمطبوعات والنشر على طباعة ونشر وتوزيع المواد الإعلامية، وحرية تأليف الجمعيات الأهلية والاتحادات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة " وفقا للشروط والشكل الذي يحدده القانون " (الشامي، ٢٠١٣).

٥. حقوق المرأة: يعد منح المرأة حقوقها في الترشح والانتخاب من أهم مظاهر التحول الديمقراطي في الفترة التي تلت عام ١٩٩١، ففي عام ١٩٩٢ تقدم أحد النواب باقتراح يقضي بمنح المرأة حقوقها السياسية كاملة، وبخفض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة، وفي عام ١٩٩٤ تقدم ثلاثة نواب باقتراح يقضي بإعطاء المرأة حقها في الانتخاب والترشيح، وفي عام ١٩٩٦ تقدم نائبان باقتراح يتضمن منح المرأة حقوقها السياسية، وفي عام ١٩٩٧ تقد نائبان آخران بمذكرة طالبت بمنح المرأة حقوقها في الانتخاب والترشيح، وفي عام ١٩٩٩ جاءت الرغبة الأميرية بمنح المرأة كافة حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب للمجلس البرلماني في عام

٢٠٠٣؛ وبعد صدور المرسوم الأميري وعرض مشروع القانون على مجلس الأمة سقط المشروع بفارق صوتين، وبعد أربعين عاماً من المسيرة الديمقراطية اصدر مجلس الأمة الكويتي في عام ٢٠٠٥ قانونا يقضي بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب، وصرح رئيس المجلس أن المرأة ستدخل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧، بينما ستدخل انتخابات المجلس البلدي عام ٢٠٠٩ مشيرا إلى أن المرأة ستسجل في جدول الناخبين بدء من فبراير ٢٠٠٦ (الزغل والطعاني والعثامنة، ٢٠٠٦: ٣٠٧).

٦. الإصلاحات: جاءت إصلاحات عام ٢٠٠٦ بعد حملة عامة طويلة قادتها حركات شبابية كنذير ينبئ بجيل من محتجي الربيع العربي، والتي تضمنت تعديل بعض القوانين مثل قانون الدوائر الانتخابية، وتعديل بعض القوانين الخاصة بالمرأة، وبعض الإصلاحات الاقتصادية، ومن ثم فتحت مساعي الحكومة الباب لإعادة تفعيل القانون أمام جبهات متشددة قديمة في الأوساط السياسية الكويتية (اولرتشسين، ٢٠١٢).

٧. الأحزاب:تلعب الأحزاب دوراً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي وتعد من أهم مظاهرها، وبالرغم من عدم شرعية الأحزاب في الكويت إلا أن بعض الجماعات السياسية قدمت بعض المرشحين للانتخابات، ففي عام ١٩٩٩، كانت هناك ٦ جماعات سياسية، وكانت أكثر جماعتين ظهوراً هما الحركة الدستورية الإسلامية (الاسم المحلي للإخوان المسلمين)، والمنبر الديمقراطي الكويتي وهو تحالف بين اللبراليين والقوميين العرب واليساريين والمستقلين، والكتلة الشعبية الإسلامية، وجماعة الإسلاميين السلفيين (الحركة السلفية)، والجماعة المنشقة عن الكتلة الشعبية الإسلامية وهي (التحالف الإسلامي القومي)، والجماعة الرابعة هي جماعة

المسلمين الشيعة (الكتلة الديمقراطية القومية) (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢).

٨. قضية المتجنسون: بعد ارتفاع صيحات المتجنسون المطالبة بالمساواة، قامت الحكومة الكويتية تلبية للرغبات الشعبية بإقرار قانون وافق عليه مجلس الأمة في صيف عام ١٩٩٤، والذي نص على اعتبار أن "كل شخص ولد من أب كويتي بغض النظر عن مادة جنسيته وأصوله كويتياً بالتأسيس ويحق له الحصول على حقوقه السياسية إلا وهي حق الانتخاب والترشيح أسوة ببقية الكويتيين" ، وبرغم ذلك لا يزال يكتب حتى الآن على شهادات جنسية هذه الجماعة أنها مجنسة (الغبرا، ٢٠١١: ٣٦).

المبحث الثاني: محددات الإستقرار السِياسِي في الكويت.

المقدمة:

إن الديمقراطية في الكويت ليست سياسة تتبع حسب الظروف، وإنما هي منهج حكم وأسلوب لإدارة شؤون الدولة، من ثم فان استقرار هذا المنهج لا بد أن يكون له تأثير بالغ على كل نواحي الحياة في المجتمع فقيادة الدول دون منهج محدد أو قيادتها وفق منهج مضطرب غير مستقر من شانه أن يعيق تقدم المجتمع ويشيع شعورا بعدم الإستقرار على كافة المستويات، وانتعكس مظاهر الاستقرار السياسي على كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وتكون النتيجة الحتمية هي التقدم والنمو والازدهار، وتعاني الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي من انحطاط اقتصادي، واجتماعي، وتأخر التنمية (الجاسم، ١٩٩٢: ١٤).

لذا فان الإستقرار السياسي مطلب تحاول الدول تحقيقه بأفضل الدرجات، والكويت كغيرها من الدول حاولت الكويت تحقيقه بعد حصولها على الاستقلال، والتي تبعها إضعاف الحركة القومية، وتصاعد القوى الإسلامية في الثمانينات، ومن ثم الغزو العراقي، ووسط هذا تكثف الصراع الاجتماعي والسياسي وتكثفت الأزمة بين الدولة والمجتمع، وبين المجتمع والمجتمع، وبين القديم والجديد لتقع الكويت في أزمات سياسية واحدة تتلو الأخرى، وكلما حاولت الكويت جمع الصفوف للخروج من حالة عدم الإستقرار السياسي تضيع بين خلافات المجتمع، وخلافات السلطة الحاكمة، والتي تعززها المصالح المناقضة والمتعددة من بدو وحضر، وشيعة وسنة ومتجنسون، وتجار، ومعارضين، وعائلات صغرى وأخرى كبرى، وعائلات حاكمة وأخرى غير حاكمة، وقوى إسلامية وأخرى غير إسلامية لذا فان مشروع الدولة الحديثة والمدنية في الكويت ظل مشروعاً غير مكتمل البنيان شابه الكثير من العوامل التي منعت التحول الديمقراطي وأدت إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي وخاصة بعد عام ١٩٩٢ (الغبرا، ٢٠١١: ٣٨-٣٩). وحالة عدم الاستقرار السياسي هذه التي سادت الكويت بعد عام ١٩٩١ سيتم تناولها من خلال المطليبن التاليين:

- المطلب الأول: محددات الاستقرار السياسي الداخلية في الكويت للفترة ما بين عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٢.

- المطلب الثاني: محددات الاستقرار السياسي الخارجية في الكويت للفترة ما بين عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٢.

المطلب الأول: معوقات الاستقرار السياسي الداخلي الكويتي.

إن النموذج الديمقراطي الكويتي في الكويت يشير إلى ما يعرف لدى دارسي النظم السياسية " بديمقراطية منتصف الطريق" التي تشير إلى استمرارية عملية الشد والجذب، أو الصعود والهبوط، باعتبارها من مؤشرات تعثر تجربة التحول الديمقراطي والتي ترتبط ارتباطا وثيقاً بالاستقرار السياسي بل تعد الديمقراطية ذاتها مؤشراً على الإستقرار السياسي، وعلى الرغم من التحولات الايجابية التي تراكمت بمرور الزمن، فقد برزت إشكاليات عاقت استكمال الطريق، وأدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما فرض ضرورة البحث في محددات ومعوقات الاستقرار السياسي في الكويت (طاهر، ٢٠١١: ٦٣)، والتي من أهمها:

١. الحكومة: يرى الكثير من السياسيين أن الأزمات السياسية في الكويت يُلقى بها على عاتق الحكومة، إذ تَرجع غالب الأزمات السياسية إلى سلوكيات الحكومة بوجه عام، ويرى أنصار هذا الرأي أن الحكومة تفتخر بشكل دائم بأن الكويت واحة الديمقراطية في منطقة الخليج، لكنها في الوقت نفسه ترفض استجواب وزرائها وهذا يمثل جوهر الأزمة وسببها (طاهر، ٢٠١١: ٥٦)، كما ان الحكومة الكويتية غير جادة في تغيير بعض القوانين وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وحل القضايا الاجتماعية كقضية " المتجنسون" و " البدون"، و برغم أن المادة السادسة من الدستور تنص على أن " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً" لذا إرتفعت الصيحات المناهضة للحكومة مطالبة بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، والمطالبة بالحقوق المدنية، مما أدى إلى الصدام بين الحكومة والقوى الشعبية بين فترة وأخرى مخلفة حالة من عدم الاستقرار السياسي (الزغل والطعاني والعثامنة، ٢٠٠٦: ٣٠١).

٢. الصراع بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية: إن التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من لوازم الدولة الديمقراطية، وهذا التوازن هو الذي يعكس مدى حماية الحقوق والحريات من استبداد السلطة، فيجب الفصل بين السلطات منعاً من تواجد جميع السلطات في يد سلطة واحدة لان هذا يؤدي إلى الاستبداد والظلم، وفي الكويت تفاقم الصراع بين السلطة التنفيذية والتشريعية في الكويت بعد عام ١٩٩١ وخاصة في الفترة التي تلت عام ٢٠٠٦ والذي تمثل في حل المؤسسات السياسية، واستقالة الحكومات وقد بلغ الصراع بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية ذروته عام ٢٠١١ إذ تم حل مجلس النواب في العام ذاته بعدما طلب النواب استجواب رئيس الوزراء بسبب تردي الأوضاع الإقتصادية مما دفعه إلى الاستقالة ومن ثم قام الأمير بحل البرلمان، هذا في سياق الصراع المستمر بين السلطة التنفيذية والتشريعية الذي قد يهدد مستقبل الديمقراطية ويقود دائما إلى حالة من عدم الإستقرار (الجعيدي، ٢٠١١: ١٠٥-١٠٦).

٣. عدم وجود أحزاب سياسية: تعاني الكويت من عدم وجود أحزاب سياسية في حين أن هناك جمعيات سياسية تمثل مختلف الإيديولوجيات ومختلف شرائح المجتمع، وهي مقبولة كواقع وكعرف، ولكن عدم وجود اعتراف رسمي بها وعدم وجود قانون يضبط نشاطاتها، يعني عدم وجود آلية لمحاسبتها من قبل الشعب ومؤسساته، مما يعرضها لأن تكون قبلية أو عشائرية أو مذهبية، الأمر الذي يعزز من الانقسام الطائفي وهذا يقود إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢).

٤. الضغوط الشعبية: شكلت الضغوط الشعبية ضغطا مستمراً على الحكومة الكويتية لدفعها لاتخاذ إجراءات جادة في تبني النهج الديمقراطي ، فبعد التحرير تم الإعلان عن إعادة الحياة لمجلس الأمة وكان الهدف من إعادة الحياة للمجلس سد فراغ دستوري، مما زاد الصدامات الشعبية مع الحكومة مسببةً حالة من عدم الإستقرار السياسي (أسيري، ٢٠١٢: ١٣٥).

٥. الانتخابات: رافقت عملية الانتخابات في الكويت إجراءات صعدت حالة عدم الإستقرار السياسي مثل ما جرى في إنتخابات تموز عام ١٩٩٩، وهي تاسع انتخابات برلمانية منذ الاستقلال، والتي كان توقيتها مفاجأة، حيث جاءت في غمرة الأزمة السياسية، وكان من أهم إجراءاتها إعطاء المرشحين ٦٠ يوما فقط لإعداد حملاتهم والنتيجة هي حملة مشدودة شهدت هجمات قوية استهدفت الحكومة، وأعلن المرشحون أيضاً أن الحكومة خصصت أموالاً لدعم المرشحين الموالين لها، ولقد تأثرت الحكومة بهذه التوترات ، فلأول مرة في التاريخ الانتخابي الكويتي تتخذ الحكومة إجراءات قانونية ضد أربعة مرشحين (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢).

٦. الوضع الاقتصادي: إنَّ النمو الإقتصادي من أهم تحديات الإستقرار في الكويت، فعلى الرغم من كون الكويت أحد أكبر الدول الغنية المصدرة للبترول، إلا أنها تعتمد بشكل أساسي على البترول كمصدر وحيد للدخل، وترتبط عملية الإستقرار السياسي بالنمو الاقتصادي، فكلما تراجع أو تباطأ النمو الاقتصادي، كلما ارتفعت الصيحات المنادية بالإصلاح.

٧. تقارير منظمات حقوق الإنسان: نبهت تقارير منظمات حقوق الإنسان قاطني الكويت بحقوقهم، وخاصة فيما يتعلق بوضع السكان منعدمي الجنسية " البدون" الذين حسب تقرير منظمات حقوق الإنسان العالمية يعانوا من تمييز في المعاملة من جانب الدولة فيما يتعلق

بحقوقهم في الصحة والزواج والعمل، لذا إنعكست ردود الفعل على هذه التقارير على الإستقرار السياسي في الكويت (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢).

٨. الانتخابات الأولية القبلية: في انتخابات ٣ يوليو ١٩٩٩ اتخذت الحكومة إجراءات ضد ما يسمى بالانتخابات الأولية القبلية حيث تسود الأمور السياسية القبلية في حوالي نصف المقاطعات الانتخابية الخمس والعشرين. واستخدمت القبائل في ستة مقاطعات على الأقل هذه الانتخابات الأولية الداخلية لتقلل من إمكانية تفتت الأصوات القبلية على مرشحين قبليين ضعفاء. ولقد أثبتت التجربة نجاحها وأخذت في الازدياد من مرشحين فقط فى عام ١٩٧٦ إلى ١٥ مرشح عام ١٩٩٦. والقبائل التي تتحكم في أكثر من ١٥% من نسبة الأصوات في المقاطعة هي التي تحسم الانتخابات ونجد أن كثيرا من المرشحين القبليين الذين فازوا في الانتخابات الأولية فازوا بارتياح في الانتخابات العامة. ووجدت الحكومة هذه الوسيلة مفيدة لأهدافها حينما أصبح المرشحون القبليون موالين لها. ومع ذلك، فإن الاتجاه انعكس وأصبح بعضهم من منتقدي الحكومة بينما عارض بعض أفراد القبائل الانتخابات الأولية باعتبارها غير ديمقراطية بسبب المنافسة غير العادلة داخل القبيلة نفسها. وتحول المزاج العام ضد استمرار هذه الانتخابات القبلية وعبروا عن رأيهم بوسائل مختلفة مما قاد إلى حالة من عدم الإستقرار (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢).

٩. ضعف التهيئة السياسية والفكرية: أقبلت الكويت في شهر أكتوبر ١٩٩٢ على عودة الحكم الديمقراطي وعودة الحرية على اثر الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، وهي عودة لم يكن قرارها داخلياً صرفاً، كما أنها عودة لم يسبقها تغيير في الأفكار والقناعات التي سبق لها أن أوقفت الحكم الديمقراطي، كما لم يسبقها جهود السلطة الهادفة إلى تعديل الدستور،

الأمر الذي يعني ان الديمقراطية في الكويت في مأزق، وان أسباب وعوامل تعثر مسيرة الديمقراطية متوافرة، والتي تؤدي بالضرورة إلى حالة من عدم الإستقرار (الجاسم، ١٩٩٢: ١٢-١٣).

١٠. ضعف الثقافة الديمقراطية لدى المجتمع الكويتي: يلقى بعبء المسؤولية على الأوضاع المجتمعية العامة التي تكمن في ضعف الثقافة الديمقراطية لدى قطاعات من الرأي العام الكويتي التي تعرقل عملية التحول الديمقراطي في البلاد، وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وينطلق أنصار هذا التفسير من الافتراض الرئيسي في الأدبيات السياسية، من أن الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية تتخذ موقفاً معرقلاً للتحول الديمقراطي للحفاظ على موقعها وبقائها في السلطة، إلا أنهم يرون أن المعادلة مختلفة في الكويت، إذ أن الأفكار المعادية للديمقراطية والتوجهات الليبرالية تنبع أحياناً من قلب المجتمع (طاهر، ٢٠١١: ٥٩).

١١- التيارات الأصولية: أدى اتخاذ التيارات الأصولية من الدين ستاراً لإسقاط مشاريع القوانين المتعلقة بالمرأة وحقوقها السياسية إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي في فترات زمنية متلاحقة (الزغل والطعاني والعثامنة، ٢٠٠٦: ٣٠٢).

١٢. حقوق المرأة: في انتخابات ٣ يوليو ١٩٩٩ وبعد أسبوعين من قرار حل البرلمان أحدث الأمير حركة فجائية بالإعلان عن نيته إعطاء كل الحقوق السياسية للمرأة، والذي زاد الحملة توتراً، ولقد رفضت الجماعات الإسلامية هذا القرار واعتبرته غير إسلامي وغير دستوري ورفضه الوعاظ في خطب الجمعة. وردت الحكومة بإيقاف ٢٦ منهم واحتشد مؤيدو هذه الحركة مع أكثر من ثلاثين منظمة غير حكومية، مما زج البلاد في حالة من عدم الإستقرار

السياسي، وأصبح موضوع الحقوق السياسية للمرأة الموضوع الرئيسي في تلك الحملة (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢).

المطلب الثاني: عناصر ثبات استقرار السياسية الخارجية الكويتية

١. مجلس التعاون الخليجي: تؤثر الدول العربية في عملية الإستقرار السياسي في الكويت بسبب المعاهدات المبرمة بين الكويت ودول الخليج العربي إذ أن للكويت علاقات متينة مع السعودية سيما أن الكويت دولة صغيرة ومعرضة للخطر الخارجي بالأخص الخطر الإيراني حالياً وفي المستقبل، لذا شجعت الكويت بدعم من السعودية تشكيل المجلس التعاوني لدول الخليج، بموجب ميثاق يضم أكثرية دول الجزيرة العربية والخليج ومن أهم غايات هذا المجلس رسم الخطوط الأساسية بقضايا الدفاع المشترك وشؤون الأمن في أقطار هذه الدول، وإبعاد المنطقة من الأخطار الأجنبية، لذا فان السياسة الخارجية الكويتية تتأثر بمخرجات مجلس التعاون الخليجي مما يؤثر في عملية الإستقرار السياسي في الكويت (الجاوشلي، ١٩٨٦: ٢٧٢).

٢. دول الجوار: إنزعجت دول دول الجوار الكويتي من الممارسة الديمقراطية في الكويت، وخاصة تلك المتعلقة بالاستجوابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء وهو موقع متقدم في تراتبية الدولة إضافة لكونه من العائلة الحاكمة، حيث تعتبر سابقة مهمة في الممارسة الديمقراطية محرجة للمحيط، الذي لجأ الى تأزيم متكرر للعملية السياسية في الكويت ودفعها إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي من خلال: ١) القبائل التي لها امتدادات في الجوار الكويتي ومصالح وعلاقات نسب، ٢) الإسلام السياسي الذي يمثله التيار السلفي المتشدد غير المقتنع أصلا بالديمقراطية، لكنه استخدمها كأداة لتحقيق طموحه في قيام دولة

إسلامية راشدة، ٣) بعض النواب والتجار الذين لهم تطلعات الى الوصول الى السلطة وتحقيق مزيد من النفوذ (شمس الدين، ٢٠١٢).

٣. العراق: ان احتلال العراق الكويت تسبب في حالة من عدم الإستقرار السياسي (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢)، فقبل الغزو العراقي للكويت لم يكن وجود التشكيلات السياسية في الكويت ونشاطاتها في الكويت علنياً بل اقرب إلى السرية أو شبه السرية، وكانت في معظمها امتدادات لتنظيمات عربية أو إسلامية خارجية ترتبط بعلاقات تنظيمية عضوية أو تاريخية وبعد التحرير أعلنت التنظيمات السياسية عن وجودها، وتأسست تنظيمات جديدة مثل الحركة الدستورية الإسلامية كفرع كويتي لجماعة الإخوان، لذا تنازعت القوى السياسية القديمة والجديدة المواقف والاتجاهات مما سبب حالة من عدم الإستقرار السياسي، إذ كان واضحا أن القوى السياسية الفاعلة والنشطة في الساحة الكويتية تسير نحو حالة من القطبية الثنائية بين التيارات الدينية وبين التيارات غير الدينية، وفي خضم هذه الظروف تشكل المنبر الديمقراطي الكويتي، والذي خطط أن يكون قوة سياسية تنضوي تحتها جميع القوى والتيارات من خارج القوى الدينية، وبسبب تداعيات الغزو العراقي للكويت، اهتزت نظرة الكويتيين في فكرة القومية العربية، وتبعاً لذلك شهدت المرحلة التي سبقت الانتخابات حالة من عدم الإستقرار السياسي في المواقف والإتجاهات، إذ شهدت إعادة تعويم للعديد من التيارات الفكرية والسياسية (السعيدي، ٢٠١٠: ٥٥-٥٦).

٤. إيران: ساهم انتصار الثورة الإسلامية التي قادها الخميني في إيران منذ أواخر السبعينيات في تعضيد الشعور الديني والمذهبي بعد ذلك التاريخ، حيث أدت إلى ولادة حالة استقطاب مذهبي بين الشيعة والسنة ساهم في تكثيف التحشيد والتعبئة في صفوف الجماعات الدينية إلى

وقتنا الحاضر، وكانت النتيجة الحتمية هي اختلاف في المواقف والاتجاهات مخلفة حالة من عدم الإستقرار السياسي (السعيدي، ٢٠١٠: ٨٢).

كما أن محاولات إيران التدخل في الشؤون الداخلية للكويت، والقبض المستمر على شبكات تجسس إيرانية في الآونة الأخيرة، واضطراب العلاقات مع إيران تضعف عملية الإستقرار السياسي في الكويت (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢).

٥. الولايات المتحدة الأمريكية: تهتم الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي، لذا إرتبطت بها بعلاقات إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية، وفي العقدين الآخرين حاولت كثفت أمريكيا جهودها في الفرض على دول الخليج العربي بما فيها الكويت تطبيق النظام الديمقراطي، من خلال إطلاق الحريات، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتنمية مؤسسات المجتمع المدني، وفي المحصلة كانت استجابة هذه الدول ضعيفة، إذ تبنت وروجت حكومات تلك الدول الرأي القائل " دعوات لتطبيق القيم الغربية على المجتمعات الخليجية"، وكان هناك رأي آخر أيضاً وَصَفَ أهل الخليج " بأنهم غير مستعدين لفهم هدف الديمقراطية، والحريات السياسية، وحقوق المرأة" وأيٍ كان توجه الحكومة الكويتية إلا أن الولايات المتحدة بقيت تشكل عامل مهماً في عملية الإستقرار السياسي في الكويت (العجمي، ٢٠٠٩: ٦٠٧).

٦. موقف الدول الغربية: تختلف معايير التقييم الدولية للنظام السياسي الكويتي عن المعايير المحلية، فالمعايير الدولية تركز على استقرار البلد وعلاقة السلطة بالمجتمع المحكوم، ومستوى التنمية أو التراجع التنموي في القطاعات المختلفة، وفي ضوء هذه المعطيات يتم احتساب مدى الإستقرار السياسي، أو التقدم الديمقراطي في البلاد نسبة إلى الدول العالمية الأخرى،

وعندما تكون النتيجة متدنية تتزايد الضغوط نحو دفع البلاد لاتخاذ المزيد من الإجراءات الديمقراطية وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان (البغيلي، ٢٠٠٨: ٢٧).

٧. الإعلام الدولي: شكلت ووسائل الإعلام ضغطا قوياً على الحكومة الكويتية لدفعها لاتخاذ إجراءات جادة في تبني النهج الديمقراطي ، فبعد التحرير تم الإعلان عن إعادة الحياة لمجلس الأمة، ودعت الحكومة الكويتية لإجراء إنتخابات مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٢، وكان الهدف إعطاء صورة جدية للأوضاع لدى دول التحالف، ونتيجة للضغوط الإعلام الدولي المؤيد للمشاركة الشعبية ازدادت الصدامات الشعبية مع الحكومة مما تسبب في حالة من عدم الإستقرار السياسي (أسيري، ٢٠١٢: ١٣٥).

الفصل الرابع: مؤشرات إخفاقات تطبيق الديمقراطية في دولة الكويت للفترة الواقعة بين ١٩٩١ و ٢٠١٢.

المقدمة:

لقد دلت التصنيفات الدولية على إخفاقات تطبيق الديمقراطية في الكويت نسبياَ مقارنة بدول العالم إذ جاءت الكويت بحسب معهد الاقتصاد والسلام (مؤشر السلام العالمي) بالمرتبة٤٠ من ١٤٤، وبحسب مؤشر كي. أو. إف للعولمة (مؤشر العولمة) بالمرتبة ٤٧ من ١٨١، وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مؤشر التنمية البشرية) بالمرتبة ٣١ من ١٨٢، وبحسب مؤشر الشفافية الدولية (مؤشر إدراك الفساد) بالمرتبة ٦٦ من ١٨٠، وبحسب تقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي) بالمرتبة ٣٥ من ١٣٣ (الشامي، ٢٠١٣).

وتعود أسباب إخفاقات تطبيق الديمقراطية نسبياً في الكويت بسبب مرور الكويت بتجارب عديدة في المشاركة السياسية نجح بعضها وفشل بعضها الآخر، وعلى الرغم من ظهور مبادئ المأسسة الديمقراطية في الكويت كأسلوب لإدارة الحكم، وإيمان الكثير بان الكويت في طريقها كي تصبح دولة مؤسسات عصرية، وعلى الرغم من اختصاصات مجلس الأمة التشريعية كما نص عليها الدستور، فان التجربة الديمقراطية في الكويت قصيرة مقارنة بعمر الأمم والشعوب والدول، كما أنها واجهة عثرات عديدة مختلفة منها ضعف المشاركة السياسية نتيجة عدم توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وعدم حل مشكلة منعدمي الجنسية " البدون" و"المتجنسون" (أسيري، ٢٠١٢: ١٥٢).

ومن أسباب إخفاقات تطبيق الديمقراطية في الكويت اتساع صلاحيات صانع القرار السياسي إذ يترأس الأمير السلطة التشريعية، لذا فأن القوانين لا تنفذ بعد تصديقها في البرلمان

إلا بعد تصديق الأمير عليها وإن الأمير هو الرئيس الأعلى للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الإمارة وهو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، وله حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات والاتفاقيات، وإصدار العفو العام والخاص، وهو رئيس السلطة التنفيذية، وأغلبية مقررات مجلس الوزراء تحتاج تصديق الأمير، وله أن يرأس المجلس في بعض اجتماعاته، ومن اختصاصات الأمير اختيار رئيس الوزراء وهو أحياناً يكون احد الأمراء، وبعد المداولة الجارية بين الأمير أو رئيس الوزراء يتم تشكيل الوزارة أو تعيين بعض الوزراء أو تبديلهم أو إعفاء بعض الوزراء من منصبهم، أو إقالة الوزارة (الجاوشلي، ١٩٨٦: ٢٧٢).

لذا سيتناول هذا الفصل مؤشرات إخفاقات تطبيق الديمقراطية في دولة الكويت للفترة الواقعة بين ١٩٩١ و ٢٠١٢ من خلال المبحثين:

المبحث الأول: صلاحيات صانع القرار السياسي في الكويت.

المبحث الثاني: ضعف المشاركة السياسية في الكويت للفترة الواقعة بين ١٩٩١ و ٢٠١٢.

المبحث الأول: صلاحيات صانع القرار السياسي.

المقدمة: يتمتع أمير الكويت حسب أحكام الدستور بصلاحيات واسعة في موضوع اختيار الوزراء وإقالتهم، صلاحياته أشبه ما تكون بالنظم المتبعة في الدول ذات الأنظمة الرئاسية، ولأمير الكويت صلاحيات واسعة أشبه شيء بصلاحيات رؤساء الجمهوريات في الدول العربية، باعتبار ان النظم الملكية في العصر الحاضر تعتبر ان الملك رمزاً للقومية الوطنية وفوق الأحزاب وهو يملك ولا يحكم بينما أمير الكويت يملك ويحكم، ولكن حكمه ليس كالحكومات القديمة حكماً مطلقاً وإنما حكمه مقيد بالدستور (الجاوشلي، ١٩٨٦: ٢٧٢).

كما أن تشكيل أية وزارة جديدة لا يحتاج إلى ثقة مجلس الأمة، بل إلى ثقة رئيس الدولة (الأمير) (طاهر، ٢٠١١: ٢٧).

ووفقاً للدستور الكويتي تنص المادة ٥١ على أن السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة، وتنص المادة ٥٢ على أن السلطة التنفيذية يتولاها الأمير والحكومة (الجعيدي، ٢٠١١: ١٠٣)، وتنص المادة ٥٥ على أن يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه، وكما أن ذات رئيس الدولة مصونة لا تمس (أي انه غير مسؤول)، أي انه يسود ولا يحكم، ويتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه، وله حق حل مجلس الأمة ويقابل ذلك مسؤولية الوزراء مسؤولية فردية أمام المجلس (ليلة، ١٩٦٩: ١٠٠٩)

واستناداً إلى ما سبق يتمتع صانع القرار السياسي بصلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، وهذا ما سيتناوله المبحث من خلال المطلبين:

المطلب الأول: حل المؤسسات السياسية.

المطلب الثاني: عدم الإستقرار الوزاري.

المطلب الأول: حل المؤسسات السياسية:

يعد النظام البرلماني بشكل عام نظام توازن السلطات نتيجة المساواة بين السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، ويساعد على وجود هذا التوازن فعلياً المسؤولية الوزارية التي يملك البرلمان المنتخب حق إثارتها، وفي المقابل تملك الحكومة حق حل البرلمان؛ أي أن التوازن الحقيقي بين السلطات يصنعه توزيع الأعباء والرقابة الفعالة المتمثلة في حق البرلمان في إثارة المسؤولية السياسية للحكومة، وحق الحكومة في حل البرلمان، لكن ُيعد حل البرلمان من اخطر الأدوات التي تملكها السلطة التنفيذية تجاه البرلمان، وحق الحل مخول لرئيس الدولة ذاته، وفي هذه الحالة يسمى الحل حلاً رئاسياً، وهو كذلك مخول للوزارة، وفي هذه الحالة يسمى حلاً وزارياً (الجعيدي،٢٠١١: ٢٧٩-٢٨٠).

وعلى الرغم من اعتبار العديد من دارسي التحول الديمقراطي الكويت رائدة الديمقراطية في المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة (طاهر٢٠١١: ٩٨)، إلا أن الديمقراطية في الكويت تعاني من أزمة تكاد تكون مزمنة وهي حل البرلمان من جانب الأمير، ومنذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١١ تم إقالة الحكومة سبع مرات، وحل البرلمان أربع مرات بعدما طلب النواب استجواب رئيس الوزراء بسبب تردي الأوضاع الإقتصادية مما دفعه إلى الاستقالة ومن ثم قام الأمير بحل البرلمان، ويعود حل مجلس الأمة لأسباب مختلفة منها الصراع المستمر بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وصلاحيات صانع القرار السياسي التي كفلها الدستور (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢).

إذ لم يقيد الدستور استعمال الحكومة لحق الحل بأي قيد زمني كما فعلت بعض الدساتير البرلماني اكتفاءً بالقيد التقليدي الهام الذي بمقتضاه إذا حل المجلس لا يجوز حله لذات الأسباب مرة أخرى، كما لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة ولا يطرح في مجلس الأمة الثقة به، ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابعة عدم إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة، وفي حالة الحل إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معزولاً من منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن، وتشكل وزارة جديدة، وابتدع الدستور فكرة لا تخفى أهميتها برغم عدم مجاراتها لكمال شعبية المجالس النيابية فقد نصت المادة ٨٠ على أن يعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم (ليلة، ١٩٦٩: ١٠٠٧).

وقد نصت مواد متفرقة من الدستور على ترك مجال واسع لتصرف رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية دون الرجوع إلى مجلس الأمة مثل اختيار نائب الأمير بحسب نص المادة ٦١، وإعلان الحرب الدفاعية بحسب المادة ٦٨ وإعلان الحكم العرفي بحسب المادة ٦٩ وكذلك ما قررته المادتان ٧٠، و٩٨ بخصوص إبرام المعاهدات، والجهة التي تمنح الثقة للوزارة عند تشكيلها، ويؤيد ذلك نص المادة ١٧٤ والتي تشترط موافقة الأمير على إدخال أي تعديل على أحكام الدستور، وجعلت حق رئيس الدولة في هذا الخصوص " حق تصديق" بالمعنى الكامل لا مجرد حق اعتراض توقيفي كما هو الشأن في التشريعات العادية وفقاً للمادة ٥٢ من الدستور، ووفقاً لهذه الصلاحيات التي كفلها الدستور فقد تم حل مجلس الأمة بصورة

متكررة وخاصة في المدة الأخيرة وغالباً ما ارتبط الحل بحالة من عدم الإستقرار وتأزم للموقف السياسي (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢).

وبالرغم من أن الدستور الكويتي قيد حق الحل بوجوب أن يصدر الحل بمرسوم تبين فيه للشعب أسباب الحل، وأسباب اللجوء لاستخدام هذا الحق، وعدم جواز حل المجلس لنفس السبب مرتين، ووجوب إجراء الانتخابات الجديدة في غضون شهرين من تاريخ الحل، إلا أن ذلك لم يمنع حل المجلس مرات متعددة وخاصة بعد عام ٢٠٠٦ (طاهر، ٢٠١١: ٣٥).

وفي ظل عدم الاتفاق بين البرلمان والحكومة وبين الأطراف المؤثرة في الحياة السياسية الكويتية من الطبيعي أن لا يكمل أكثر من برلمان مدته القانونية وسيكون من الطبيعي أن تقوم الدولة بحل البرلمان حلاً دستورياً والبدء في انتخابات جديدة في مدة شهرين من تاريخ الحل. وقع هذا في الأعوام ١٩٩٩، و٢٠٠٦، و٢٠٠٨، و٢٠٠٩، وهذا يؤكد مدى عمق المأزق السياسي في الكويت حول الديمقراطية وحول الأصولية والأولويات في نفس الوقت (الغبرا، ٢٠١١: ٥٢) ، ولقد سبق أن استخدمت السلطة التنفيذية أسلوب الحل الدستوري واللادستوري في (٧) حالات مثبتة في الجدول رقم (٢) أدناه:

جدول رقم (٢)

نوع الحل	تاريخ الانتخاب	تاريخ الحل	الفصل التشريعي	الرقم
غير دستوري	١٩٨١/٣/٩	١٩٧٦/٨/٢٩	الرابع	١
غير دستوري	١٩٩٢/١٠/٢٠	١٩٨٦/٧/٣	السادس	٢
دستوري	١٩٩٩/٧/٣	١٩٩٩/٥/٤	الثامن	٣
دستوري	٢٠٠٦/٦/٢٩	٢٠٠٦/٥/٢١	العاشر	٤
دستوري	٢٠٠٨/٥/١٦	٢٠٠٨/٣/١٨	الحادي عشر	٥
دستوري	٢٠٠٩/٥/١٦	٢٠٠٩/٣/١٨	الثاني عشر	٦

دستوري	٢٠١٢/٢/٢	٢٠١١/١٢/٦	الثالث عشر	٧

(أسيري، ٢٠١٢: ١١٧)

وتعقد الدراسة الحالية استناداً إلى البيانات في الجدول رقم (٢) مقارنة بين عدد مرات حل المجلس ما بين الفترتين: الأولى ما بين عام ١٩٦٢ – ١٩٩٠، والثانية من ١٩٩١ إلى ٢٠١٢، ذلك لمعرفة درجة الاستقرار السياسي للفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١٢ بالمقارنة مع الفترة التي سبقتها إذ أن مجلس الأمة قد حل مرتين فقط خلال ٣٠ عاماً منذ تأسيس مجلس الأمة عام ١٩٦٢ إلى ١٩٩٠، بينما حل خمسة مرات خلال ٢٠ عاماً منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٢ مما يدل على حالة من عدم الإستقرار السياسي في الفترة الأخيرة.

ويتضح من الجدول السابق أن البرلمان حل حلاً غير دستوري مرتين عام ١٩٨١ و ١٩٨٦، ولقد امتد الحل غير الدستوري الأول عام١٩٧٦ لمدة تقارب الأربعة أعوام ونصف العام، بينما الحل غير الدستوري الثاني في عام ١٩٨٦ وصلت مدته إلى ستة سنوات وثلاثة أشهر.

وحل مجلس الأمة حلا دستورياً خمس مرات في الأعوام (١٩٩٩، و٢٠٠٦، و٢٠٠٨، و٢٠٠٩، و٢٠١١) لأسباب مختلفة وكما يلي:

– حل البرلمان الثامن: حل البرلمان السادس في عام ١٩٨٦ الذي انتخب عام ١٩٨٥، ثم استمرت الدولة بدون برلمان حتى بعد الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠–١٩٩١، إذ دعت الحكومة الكويتية لانتخابات مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٢ ولكن يمكن القول إن تأسيس المجلس الوطني كان حلاً شاذاً غير دستوري لخروجه على إطار ومكونات وقواعد دستور البلاد، والعرف السياسي السائد، ولكن قد ينظر إليه بأنه كان مخرجاً وسطاً ومبرراً لظروف

تلك الفترة التاريخية. وكان هذا الحل التوفيقي يحتوي مطالب إجراء الانتخابات وتشكيل مجلس تشريعي أياً كان شكله فضلاً عن رفض السلطة الحاكمة فكرة العودة الكاملة لمجلس الأمة (أسيري، ٢٠١٢: ١٣٥).

وفعلاً أجريت انتخابات جديدة للبرلمان السابع في ١٥ تشرين أول ١٩٩٢ وأتم مدته، بينما حل البرلمان الثامن بطريقة دستورية في ٣ أيار عام ١٩٩٩، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢).

– حل برلمان عام ١٩٩٩: حل البرلمان الكويتي بعد مناقشة مجلس الأمة لاستجواب مقدم ضد وزيري العدل والأوقاف ولمقدسات الإسلامية عن أخطاء وقعت في طباعة المصحف الشريف، واقترح عشرون عضواً من أعضاء مجلس الأمة طرح الثقة بالوزير، فما كان من الحكومة إلا أن لوحت باستخدام الصلاحيات المُخَوِلَة بحل البرلمان، بالفعل نفذت حل البرلمان في عام ١٩٩٩ بموجب المرسوم الأميري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٩ في ١٩٩٩/٥/٥ بعد أن أعلن أن "مجلس النواب قد تعسف في استعمال الأدوات الدستورية بعيداً عن روح الدستور، ومجافاة لقيم وأخلاق مجتمعنا الأصيل" واستندت الوزارة في قرار الحل إلى نص المادة ١٠٧ من الدستور (الجعيدي، ٢٠١١: ٢٨٤-٢٨٥).

– حل مجلس الأمة عام ٢٠٠٨: عندما تم حل مجلس الأمة عام ٢٠٠٨ كانت عدة قضايا تتفاعل في الكويت على الصعيد الشعبي منها الانقسام الطائفي على تأبين " عماد مغنية" القائد في حزب الله اللبناني والمطالبة باستقالة النائبين عدنان عبد الصمد، واحمد لاري (وهما من المذهب الجعفري) من عضوية مجلس الأمة؛ لأنهما قاما بالدعوة إلى التأبين كما تفاعلت في البلاد قضايا من شاكلة إزالة الديوانيات المبنية على أراضي الدولة وإسقاط الديون

الاستهلاكية عن المواطنين،وأثيرت من قبل النواب أيضاً مصروفات وزارة الدفاع، وحتى لا تقع الوزارة بمأزق الاستجوابات تم حل البرلمان، وهذا الحل عقد الأمور وزاد من حدة الأزمة السياسية (السعيدي، ٢٠١٠: ١٧٨-١٧٩).

- حل مجلس الأمة عام ٢٠٠٩: لقد وقع حل مجلس الأمة عام ٢٠٠٩ بعد أن أدى ضغط بعض النواب إلى إلغاء عقد بقيمة ٧.٥ مليار دولار مع شركة " داو كيميكال" الأمريكية، ثم إلغاء مشروع إنشاء مصفاة جديدة تحتاجها الكويت بقيمة ١٥مليار دولار، لقد انتقد النواب وهاجموا هذه العقود ثم تطور الوضع إلى استجواب بحق رئيس مجلس الوزراء خلق حالة من التأزم في الموقف السياسي، وللخروج من مأزق الاستجواب الُمقدم رئيس مجلس الوزراء، تم استخدام الصلاحيات الُمخَوِلة بحل مجلس الأمة، مما عقد أيضاً الأمور وزاد من حدة الأزمة السياسية.

- حل برلمان عام ٢٠١١: حل البرلمان بعدما طلب النواب استجواب رئيس الوزراء بسبب تردي الأوضاع الإقتصادية مما دفعه إلى الاستقالة ومن ثم قام الأمير باستخدام صلاحياته في حل البرلمان، ويعزى سبب الحل إلى حالة عدم الإستقرار التي خلفها تأزم الموقف بين السلطة التنفيذية والتشريعية، ولكن ذلك لم يكن الحل الذي أنهى الأزمة بل بقيت الأزمة في تصاعد مستمر (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢).

- حل برلمان ٢٠١٢: حل الشيخ جابر المبارك الصباح، نائب رئيس الوزراء وأحد الأعضاء البارزين في الأسرة الحاكمة، محل رئيس الوزراء في تولي مهام منصبه، هذا إلى جانب استخدام الصلاحيات بإصدار قرار بحل البرلمان حتى إجراء انتخابات جديدة في شهر شباط ٢٠١٢، وأجريت الانتخابات في موعدها واستمر برلمان عام ٢٠١٢ يمارس نشاطه طوال

أربعة أشهر اتسمت بالاضطراب، حتى أعلن بطلانه في العشرين من يونيو/حزيران، وحدثت اشتباكات متكررة بين نواب البرلمان مع وزراء الحكومة أجبرت وزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل على الاستقالة، ودفع تزايد حدة التوترات السياسية أمير الكويت إلى استخدام صلاحياته في تعليق المجلس الوطني لمدة شهر، وكان ذلك قبل يومين من قرار أصدرته المحكمة الدستورية يقضي ببطلان الانتخابات التي جرت في شباط وإعادة البرلمان الذي سبق وحل في كانون الأول ٢٠١١، وأدى هذا القرار المفاجئ إلى دفع الكويت إلى هوة صيف اتسم بالغموض وتبادل الاتهامات، حيث اتهم أعضاء بارزون في المعارضة المحكمة بالخضوع لضغوط الحكومة ونظموا "انقلابا على الدستور"، وخلال شهري تموز و آب سعى البرلمان الذي أعيد تنصيبه مرتين إلى عقد اجتماعات، لكنه اخفق في كل مرة في الوصول إلى النصاب القانوني اللازم نظرا لمقاطعة أغلبية نواب البرلمان الجلسات، وبعد إعلان "الموت السريري" للبرلمان المعاد تنصيبه في منتصف آب، استفزت الحكومة مرة أخرى المعارضة بعد الطلب من المحكمة الدستورية إصدار قرار بشرعية قانون الانتخابات (اولرتشسين، ٢٠١٢).

المطلب الثاني: عدم الإستقرار الوزاري.

خلصت دراسة علمية أعدها قطاع البحوث والدراسات في الأمانة العامة بمجلس الأمة عام ٢٠١٢ إلى أن متوسط عمر الحكومات الكويتية على مدى الخمسين عاما الأخيرة بلغ ٢١ شهراً فقط، أي ما يوازي أقل من عامين، وأظهرت الدراسة أن متوسط عمر الحكومات الكويتية أل ٢١ منذ ١٩٦٢ وحتى بداية فترة تولي سمو الشيخ ناصر المحمد للحكومة (في فبراير ٢٠٠٦) قد بلغت ٢٥.١ شهر للحكومة الواحدة في المتوسط، كما أظهرت الدراسة أن أطول الحكومات عمرا (في المتوسط) كانت التي ترأسها سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (٢٠٠٣-٢٠٠٦) إذ بلغ عمر الحكومة ٣٠ شهرا، يليها الحكومات التي ترأسها سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٦٥ - ١٩٧٨) إذ بلغ متوسط عمر الحكومة ٢٩ شهرا، يليها الحكومات التي ترأسها سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (١٩٧٨-٢٠٠٣) بمتوسط ٢٨ شهرا للحكومة الواحدة، أما في عهد سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح (سبع حكومات) من (٢٠٠٦-٢٠١١) فقد انخفض عمر الحكومة في المتوسط إلى ٩.٨ شهر فقط، وفيما يتعلق بأسباب انتهاء الحكومات الكويتية أظهرت الدراسة انه خلال الفترة من ١٩٦٢ - ٢٠٠٦ كانت الحكومات تنتهي لأسباب دستورية (بنسبة ٤٧%) أو لأسباب تتعلق بتأزم العلاقة بين السلطتين (بنسبة ٢٤%) أو لأسباب الوفاة أو أخرى بنسبة متساوية (١٤%) وان أسباب انتهاء اجل حكومات سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح من (٢٠٠٦-٢٠١١) كانت جميعها ترجع لتأزم العلاقة بين السلطتين وبنسبة ١٠٠.% (الشمري والعبيد، ٢٠١٢).

ويتزامن حل مجلس الأمة مع استقالة الحكومة إذ تنص المادة (٥٧) على "إعادة تشكيل الوزارة على النحو المبين بالمادة السابقة عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة ".

وفي عام ٢٠٠٣ صدرت مجموعة من القوانين والتعديلات، وحل مجلس الأمة عدة مرات بعد هذا التاريخ اثر تداعيات مختلفة، وهذا الحل ينعكس بشكل مباشر على الاستقرار الوزاري (السعيدي، ٢٠١٠: ١٥٤).

ووفقاً للجدول رقم (٣) تعقد الدراسة الحالية مقارنة بين درجة الاستقرار الوزاري بين الفترتين: الأولى ما بين عام ١٩٦٢ – ١٩٩٠، والثانية من ١٩٩١ إلى ٢٠١٢، ذلك لمعرفة درجة الاستقرار السياسي للفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١٢ بالمقارنة مع الفترة التي سبقتها من خلال معرفة:

- عدد الحكومات التي تولت لكل من الفترتين.
- معدل عمر الحكومات لكل من الفترتين.
- أسباب إنهاء/ قبول استقالة الحكومة.

ويتضمن جدول رقم (٣) تاريخ تشكيل الوزارات التي تعاقبت في الكويت منذ عام ١٩٦٢ إلى عام ٢٠٠٢ وتاريخ استقالتها ومدة الحكم بالأيام:

جدول رقم (٣)

تسلسل الحكومة	رئيس مجلس الوزراء	تشكيل الوزارة	استقالة الوزارة	الحكم بالأيام
١	عبد الله السالم الصباح	١٩٦٢/١/١٧	١٩٦٣/١/٢٦	٣٧٤
٢	صباح السالم الصباح	١٩٦٣/١/٢٨	١٩٦٤/١١/٣٠	٦٦٨
٣	صباح السالم الصباح	١٩٦٤/١٢/٦	١٩٦٤/١٢/٢٩	٢٣
٤	صباح السالم الصباح	١٩٦٥/١/٣	١٩٦٥/١١/٢٨	٣٢٥
٥	جابر الأحمد الصباح	١٩٦٥/١٢/٤	١٩٦٧/١/٢٨	٤٢٠
٦	جابر الأحمد الصباح	١٩٦٧/٢/٤	١٩٧١/١/٢٦	١٤٥٣
٧	جابر الأحمد الصباح	١٩٧١/٢/٢	١٩٧٥/٢/١	١٤٦٠
٨	جابر الأحمد الصباح	١٩٧٥/٢/٩	١٩٧٦/٨/٢٩	٥٦٥
٩	جابر الأحمد الصباح	١٩٧٦/٩/٦	١٩٧٨/١/٢٢	٥٠١
١٠	سعد العبد الله الصباح	١٩٧٨/٢/١٦	١٩٨١/٢/٢٤	١١٠٣
١١	سعد العبد الله الصباح	١٩٨١/٣/٤	١٩٨٥/٢/٢٣	١٤٥١
١٢	سعد العبد الله الصباح	١٩٨٥/٣/٣	١٩٨٦/٧/٣	٤٨٥
١٣	سعد العبد الله الصباح	١٩٨٦/٧/١٢	١٩٩٠/٦/١٢	١٤٣٠
١٤	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٠/٦/٢٠	١٩٩١/٣/٢٠	٢٧٠
١٥	سعد العبد الله الصباح	١٩٩١/٤/٢٠	١٩٩٢/١٠/٧	٥٣٢
١٦	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٢/١٠/١٧	١٩٩٦/١٠/٨	١٤٥١
١٧	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٦/١٠/١٥	١٩٩٨/٣/١٦	٥١٥
١٨	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٨/٣/٢٢	١٩٩٩/٧/٤	٤٩٨
١٩	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٩/٧/١٣	٢٠٠١/١/٢٩	٤٢١
٢٠	سعد العبد الله الصباح	٢٠٠١/٢/١٤	٢٠٠٣/٧/٦	٨٧٢
٢١	صباح الأحمد الصباح	٢٠٠٣/٧/١٤	٢٠٠٦/١/٣٠	٥٦٦
٢٢	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٦/٢/٩	٢٠٠٦/٧/١	١٤٢
٢٣	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٦/٧/١٠	٢٠٠٧/٣/٤	٢٣٧
٢٤	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٧/٣/٢٥	٢٠٠٨/٥/١٩	٤١٩
٢٥	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٨/٥/٢٨	٢٠٠٨/١٢/١٤	١٩٦
٢٦	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٩/١/١٢	٢٠٠٩/٣/١٦	٦٣
٢٧	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٩/٥/٢٩	٢٠١١/٣/٣١	٧٤٥

٢٨	ناصر محمد الصباح	٢٠١١/٥/٨	٢٠١١/١١/٢٨	٢٠٠
٢٩	جابر المبارك الحمد الصباح	٢٠١١/١٢/١٣	٢٠١٢/٢/٥	٥٢
٣٠	جابر المبارك الحمد الصباح	٢٠١٢/٢/١٤	٢٠١٢/٧/٥	١٣٨
٣١	جابر المبارك الحمد الصباح	٢٠١٢/٧/١٩	٢٠١٢/١٢/٥	١٣٧
٣٢	جابر المبارك الحمد الصباح	٢٠١٢/١٢/١١	٢٠١٢/٧/٢٨	٢٢٩
٣٣	جابر المبارك الحمد الصباح	٢٠١٣/٨/٤	حتى الآن	---

(اسيري، ٢٠١٢: ٥٤-٥٥)

١. عدد الحكومات: تم تشكيل ١٤ حكومة منذ عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٩٠ أي في مدة ثلاثين عام تقريباً، بينما شكلت ١٨ حكومة منذ عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٢، في فترة ٢٠ عاماً تقريباً، مما يشير إلى تسارع إنهاء/ إقالة الحكومات للفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٢، وهذا يدل على عدم الاستقرار الوزاري، والذي يعد مؤشر على عدم الإستقرار السياسي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٢ مقارنة مع الفترة التي سبقتها.

٢. عمر الحكومات: بلغ متوسط عمر الحكومات للفترة ما بين عام ١٩٦٢ و ١٩٩٠ ما يقارب ٧٥٢ يوم، بما يعادل ٢٥ شهر تقريباً، بينما بلغ متوسط عمر الحكومات للفترة ما بين عام ١٩٩١ و ٢٠١٢ ما يقارب (٤١١) يوم أي ما يعادل (١٤)شهر تقريباً، أي أن متوسط عمر الحكومات للفترة ما بين ١٩٦٢ إلى ١٩٩٠ تزيد بمعدل (٣٤٠) يوم أو (١١) شهراً تقريباً عن الفترة ما بين ١٩٩١ إلى ٢٠١٢ تقريباً، وتدل قصر عمر الحكومات على عدم الاستقرار الوزاري، والذي يعد مؤشر على عدم الإستقرار السياسي في الفترة التي تلت عام ١٩٩١ مقارنة مع الفترة التي سبقته.

٣. أسباب انتهاء/ استقالة الحكومة: تعقد الدراسة الحالية مقارنة أيضاً بين أسباب انتهاء/ استقالة الحكومة للفترة ما بين الفترتين: الأولى ما بين عام ١٩٦٢ – ١٩٩٠، والثانية من

جدول رقم (٤)

١٩٩١ إلى ٢٠١٢ من حيث إنهاء الحكومة دستورياً أو بسبب تأزم الموقف السياسي وكما يلي وفقا لجدول رقم (٤) وكما يلي:

تسلسل الحكومة	رئيس مجلس الوزراء	تشكيل الوزارة	سبب انتهاء الحكومة	نوع السبب
١	عبد الله السالم الصباح	١٩٦٢/١/١٧	الانتهاء من وضع دستور البلاد بالمرحلة الانتقالية وتكليف ولي العهد بتشكيل الحكومة الجديدة .	دستوري
٢	صباح السالم الصباح	١٩٦٣/١/٢٨	استقالة الشيخ صباح السالم الصباح من رئاسة الحكومة متثالاً لرغبة الأمير بتشكيل حكومي جديد يضم الشيخ جابر الاحمد نائبا له وتقليص عدد الوزراء الشيوخ.	أخرى
٣	صباح السالم الصباح	١٩٦٤/١٢/٦	خطا في تشكيل الحكومة وتعارض مع المادة ١٣١ من الدستور والتي تنص على انه: لا يجوز للوزير اثناء توليه الوزارة ان يتولى أي وظيفة عامة أخرى،؛ لذا لم تنل الحكومة الثقة في مجلس الأمة	دستوري
٤	صباح السالم الصباح	١٩٦٥/١/٣	وفاة الأمير سمو الشيخ عبد الله السالم الصباح في ١٩٦٥/١٢/٢٤.	وفاة الأمير
٥	جابر الأحمد الصباح	١٩٦٥/١٢/٤	استقالة الحكومة بعد مرور أربع سنوات على بداية الفصل التشريعي الأول وتمهيدا لانتخابات مجلس امة جديد في ١٩٦٧/١/٢٥ وشكلت الحكومة الجديدة في ١٩٦٧/٢/٤.	دستوري
٦	جابر الأحمد الصباح	١٩٦٧/٢/٤	استقالة الحكومة بعد مرور أربع سنوات من بداية تشكيلها تمهيدا لانتخابات مجلس الأمة الجديد لعام ١٩٧١	دستوري
٧	جابر الأحمد الصباح	١٩٧١/٢/٢	استقالة الحكومة بعد مرور أربع سنوات من بداية تشكيلها تمهيدا لانتخابات مجلس الأمة الجديد لعام ١٩٧٤	دستوري
٨	جابر الأحمد الصباح	١٩٧٥/٢/٩	استقالة الحكومة بعد حل مجلس الأمة بالأمر الأميري بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٩ للأسباب التالية: تعطيل مشروعات القوانين التي تراكمت، وضياع الكثير من جلسات المجلس بدون فائدة، والتهجم والتجني على الوزراء، وفقدان التعاون بين السلطتين.	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة.
٩	جابر الأحمد الصباح	١٩٧٦/٩/٦	وفاة الأمير سمو الشيخ صباح السالم في ١٩٧٧/١٢/٣٠.	وفاة الأمير
١٠	سعد العبد الله الصباح	١٩٧٨/٢/١٦	استقالة الحكومة تمهيدا لإجراء انتخابات برلمانية بعد عودة الحياة النيابية عام ١٩٨١.	دستوري
١١	سعد العبد الله الصباح	١٩٨١/٣/٤	استقالة الحكومة بعد مرور أربع سنوات من بداية تشكيلها تمهيدا لانتخابات مجلس الأمة الجديد لعام ١٩٨٥	دستوري
١٢	سعد العبد الله الصباح	١٩٨٥/٣/٣	حل مجلس الأمة اثر توجيه بعض أعضاء المجلس استجوابات إلى عدد من الوزراء	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
١٣	سعد العبد الله الصباح	١٩٨٦/٧/١٢	صدور مرسوم أميري بإنشاء المجلس الوطني عام ١٩٩٠كبديل لمجلس الأمة ومن ثم استقالة الحكومة	أخرى
١٤	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٠/٦/٢٠	الغزو العراقي عام ١٩٩٠ واستمرت هذه الحكومة تدير شؤون البلاد في مدينة الطائف السعودية حتى التحرير عام ١٩٩١ حيث صدر مرسوم بتشكيل حكومة جديدة لإعادة البناء والأعمار.	أخرى
١٥	سعد العبد الله الصباح	١٩٩١/٤/٢٠	الانتقال بالحياة النيابية من المجلس الوطني إلى مجلس الأمة وإجراء الانتخابات النيابية للمجلس الجديد عام ١٩٩٢.	دستوري
١٦	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٢/١٠/١٧	استقالة الحكومة بعد استكمال مجلس ١٩٩٢ مدته الدستورية للسنوات الأربعة تمهيداً لانتخابات مجلس الأمة الجديد عام ١٩٩٦.	دستوري

١٧	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٦/١٠/١٥	قدم بعض النواب استجوابا لوزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح وفي عام ١٩٩٨ تم تقديم طلب بطرح الثقة بالوزير فقدمت الحكومة استقالتها في ١٩٩٨/٣/١٦.	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
١٨	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٨/٣/٢٢	استجواب قدمه احد النواب إلى وزير العدل احمد الكليب في ١٩٩٩ بشان أخطاء في طباعة المصحف الشريف وصدر على أثرة المرسوم الأميري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٩ بحل مجلس الأمة حلا دستوريا .	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
١٩	سعد العبد الله الصباح	١٩٩٩/٧/١٣	الاستجواب الثاني المقدم ضد وزير العدل والأوقاف د سعد الهاشل والذي على أثره قدمت الحكومة استقالتها وقبلها سمو الأمير في ٢٠٠١ .	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
٢٠	سعد العبد الله الصباح	٢٠٠١/٢/١٤	استقالة الحكومة بعد استكمال مجلس ١٩٩٩ مدته الدستورية، والتمهيد للانتخابات لاختيار المجلس الجديد للعام ٢٠٠٣ .	دستوري
٢١	صباح الاحمد الصباح	٢٠٠٣/٧/١٤	وفاة الأمير الراحل سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح في ٢٠٠٦ .	وفاة الأمير
٢٢	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٦/٢/٩	قدم ثلاثة نواب استجوابا إلى رئيس الحكومة حول موضوع تعديل الدوائر الانتخابية في عام ٢٠٠٦ فقدمت الحكومة استقالتها وصدر مرسوم أميري بحل مجلس الأمةحلاً دستورياًبتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١ .	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
٢٣	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٦/٧/١٠	أُدِم استجوابا ضد وزير الإعلام السيد محمد السنعوسي في عام ٢٠٠٦ وقدم الوزير استقالته وقدم الاستجواب الثاني في عام ٢٠٠٧ إلى وزير الصحة الشيخ احمد العبد الله الصباح وعلى أثره قدم عشرة من الأعضاء طلب طرح الثقة بالوزير في ٢٠٠٧/٢/١٩ فتقدمت الحكومة بالاستقالة في ٢٠٠٧/٣/٤	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
٢٤	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٧/٣/٢٥	بعد تقديم النواب لخمسة استجوابات لوزراء النفط في ٦٢٠٠٧/١٠ والصحة في ٢٠٠٧/٨/٢٥ والمالية في ٢٠٠٧/١٠/٢٢ والأوقاف والشؤون الإسلامية في ٢٠٠٧/١٠/٢٨ والتربية والتعليم في ٢٠٠٧/١٢/١٤وتصاعد الخلافات بين المجلي والحكومة، صدر مرسوم أميري بحل المجلس في ٨/٢٠٠٧/٣/١٩ وقدمت الحكومة استقالتها وقبلت في ٢٠٠٨/٥/١٩.	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
٢٥	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٨/٥/٢٨	تقديم بعض النواب استجوابا لرئيس الحكومة قدمت على أثره الحكومة استقالتها وقبلت في ٢٠٠٨.	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
٢٦	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٩/١/١٢	تقديم بعض النواب لثلاثة استجوابات الأول في ٢٠٠٦٩/٣/١ لرئيس مجلس الوزراء حول مصروفات الديوان، والثاني في ٢٠٠٩/٣/٢ لرئيس مجلس الوزراء حول ضياع هيبة الدولة والإخفاق في إنقاذ الاقتصاد والتردد في التعامل مع الأزمة المالية والتجاوزات في مصروفات الديوان والإخلال الدستوري بشان برنامج الحكومة تجاه خطة الدولة التنموية، والثالث في ٢٠٠٩/٣/٩ لرئيس مجلس الوزراء يتعلق بمسجد الفينيطيس، ترتب عليها تقديم الحكومة لاستقالتها لعدم التعاون، فصدر مرسوم أميري رقم ٨٥ بحل المجلس حلاً دستورياً في ٢٠٠٩/٣/١٨.	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة
٢٧	ناصر محمد الصباح	٢٠٠٩/٥/٢٩	الاستجوابات المتتالية وعددها ثمانية وأزمة رفع الحصانة عن النائب فيصل المسلم حيث عملت الحكومة على إفشال اكتمال النصاب ثم أحداث ندوة الحريش التي كانت وراء اصطفاف نواب المعارضة ضد سمو الرئيس وتلا ذلك تفجر قضية مقتل الميموني اثر تعذيبه بالداخلية وموقف الحكومة من المشاركة في درع	تأزم الموقف بين المجلس والحكومة

	الجزيرة مما تسبب في انقسام نيابي حول موقف الحكومة.			
تأزم الموقف بين المجلس والحكومة	تقديم بعض النواب استجواباً لرئيس الحكومة بسبب الإيداعات والتحويلات المليونية التي كانت وراء تفاقم الأزمة السياسية واستقالة وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح وانتهى المطاف بتقديم عدد من النواب استجواب لرئيس الحكومة واستقالة الحكومة في ٢٠١١/١١/٢٨.	٢٠١١/٥/٨	ناصر محمد الصباح	٢٨
دستوري	انتهاء العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس الأمة الجدد في ٢٠١٢/٢/٢ حيث كانت هذه الحكومة تقوم خلال الشهرين بتسيير الأعمال وصدر التشكيل الجديد للحكومة الثانية برئاسة سمة الشيخ مبارك الصباح بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٤.	٢٠١١/١٢/١٣	جابر المبارك الحمد الصباح	٢٩

(الشمري وعبيد، ٢٠١٢: ٥)

– استناداً إلى بيانات الجدول رقم (٤) فقد تم إنهاء/ قبول استقالة الحكومة للفترة بين عام ١٩٦٢ و ال١٩٩٠ ثلاث مرات توصف (بالدستوري)؛ أي إعادة تشكيل الحكومة عند بداية كل فصل تشريعي للمجلس بنص المادة ٥٧ من الدستور، ومرتين بسبب تأزم الموقف بين المجلس والحكومة.

بينما تم إنهاء/ قبول استقالة الحكومة للفترة بين عام ١٩٩١ و ٢٠١٢ سبعة مرات توصف (بالدستوري)، وعشرة مرات بسبب تأزم الموقف بين المجلس والحكومة وهذا يدل على عدم الوزاري، والذي يدل عدم الإستقرار السياسي في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢ مقارنة مع الفترة ما بين عامي ١٩٦٢ و٢٠١٢.

المبحث الثاني: ضعف المشاركة السياسية.

المقدمة:

يقدر عمر الحياة النيابية في الكويت بخمسة عقود تقريباً، شهدت خلالها١٣ مجلساً نيابياً ونحو ٢٦ حكومة، وخلال هذه المدة كانت القوى والتيارات السياسية حاضرة في المشهد السياسي ومشاركة بفعالية في الصراعات التي نشأت بين الأقطاب في البلاد، ولقد جرى توظيف واستخدام التنظيمات السياسية كأحد أدوات القوة في الصراع السياسي، وفي تلك الحالة الصراعية المتواصلة تقلبت التنظيمات السياسية في مواقفها من الحكومة من التعاون إلى الصراع، ومن التحالف إلى الصدام (السعيدي، ٢٠١٠: ٦).

ولقد لعبت انتخابات مجلس الأمة دوراً كبيراً في تأزم الموقف السياسي، والحد من المشاركة التيارات المختلفة في الحياة السياسية، أو اتخاذ موقف المناهض، وقد أظهرت الكثير من التيارات السياسية موقفها الواضح من قانون الانتخاب الذي يميز بين المواطنين، مثل عدم منح المرأة كامل حقوقها السياسية بما فيها الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية، وعدم اعتبار سن الثامنة عشرة السن القانونية للانتخاب دون تمييز بين المواطنين، وتقسيم الجنسية إلى درجات إذ إن هذه التقسيمات تسيء إلى الوحدة الوطنية وتعيق المشاركة السياسية، ونتيجة لذلك برزت القوى السياسية المناهضة طوال الحياة النيابية في الكويت (المديرس، ٢٠٠٠: ٨٣)، وطوال خمسة عقود من عمر الحياة النيابية تقلبت أحوال التنظيمات السياسية ومكانتها في الشارع السياسي الكويتي في صعود وهبوط ومن قوة إلى ضعف ومن هجوم إلى دفاع لذا هذا ما سيتناوله المبحث من خلال المطلبين:

المطلب الأول: الحراك الشعبي والقوى السياسية المناهضة للسياسات الحكومة للفترة ما بين عام ١٩٩١ إلى فترة ٢٠١٢.

المطلب الثاني: الانتخابات في الكويت بين التشريع والواقع للفترة بين ١٩٩١ إلى ٢٠١٢.

المطلب الأول: الحراك الشعبي والقوى السياسية المناهضة للسياسات الحكومية.

بعد الغزو العراقي للكويت بدأت فئات أوسع من المجتمع الكويتي تدرك أن الديمقراطية تعني الحق في المعرفة، وإمكانية الحصول على المعلومات، وان يكون لدى الناس حرية اكبر في ممارسة حياتهم والسعي إلى تحقيق أهدافهم، كما تعني الديمقراطية للناس انتخاب من يمثلهم في البرلمان إضافة إلى المراقبة المستمرة للحكومة وسياساتها في إطار مسائلتها سياسياً أمام البرلمان المنتخب في ضل استقلال القضاء، لذا برزت أصوات تطالب بحق الانتخاب للمرأة، وحرية الصحافة وتوحيد الجنسية، وتصويب وضع من يعرفون باسم " البدون" وحقوقهم في إطار حل مشكلتهم الإنسانية السياسية، وتبنت هذه المطالبات القوى الشعبية من خلال الجمعيات والنقابات والأندية والروابط الشعبية، واختلفت الآراء اختلافاً واسعاً في تناول تلك القضايا (الغبرا، ٢٠١١: ١١٥-١١٦).

وعلى الرغم من مرور قرابة عدة عقود على إقرار الدستور الكويتي في عام ١٩٦٢، إلا إن التنظيم الحزبي ظل مغيباً ، إذ لا يسمح للأحزاب السياسية بممارسة العمل السياسي قانونياً حيث يتركز النشاط السياسي في الجمعيات والنقابات والأندية والروابط الشعبية كأداة ضغط على صناع القرار (المديرس، ٢٠٠٠: ٥).

وبما أن اقانون الكويتي لا يزال مانعاً لإقامة الأحزاب السياسية، فلا بد من دراسة دور المؤسسات الأهلية المدنية ودورها في تحريك الحدث السياسي والتأثير في صناعة القرار السياسي، من خلال تسليط الضوء على القضايا التي اضطلعت بها الحركات الوطنية مثل المطالبة بحقوق المرأة، والمتجنسين، والبدون، والنزاهة والشفافية، والتي تعتبر مؤشر هام على تقدم أو تراجع الحياة الديمقراطية في الكويت ومن أهم هذه التنظيمات:

١. التحالف الوطني الديمقراطي: بعد عام واحد على عمل مجلس الأمة ٢٠٠٨ توتر الوضع السياسي في البلاد على خلفية تكرار استهداف رئيس الوزراء بسلسلة استجوابات جرى على أثرها حل المجلس والدعوة لانتخابات مبكرة في شهر أيار ٢٠٠٩، وتوتر الوضع السياسي انعكس على مواقف القوى السياسية، فقبيل الانتخابات تفجرت الخلافات في صفوف التحالف الوطني الديمقراطي، وانفرط عقد التحالف في الدائرتين الثانية والثالثة، وخاض المرشحون من كتلة العمل الوطني والليبراليين الانتخابات بشكل فردي.

٢. التجمعات الشيعية: بحسب إحصائيات عام ٢٠٠٩ لأصوات الناخبين في الكويت ان مجموع الناخبين الشيعة في الكويت يصل إلى ما نسبته ١٥.٨% من إجمالي الناخبين بعدد تجاوز ٦٠ ألف صوت من أصل ٣٨٤ ألف صوت هو المجموع الكلي للناخبين، لذا كان لعبت التجمعات الشيعية دوراً سياسياً مهماً وخاصة بعد عام ١٩٩٢في تحريك القوى السياسية، ومحاولة تحقيق مطالبها مما أدى إلى تصادمها مع السياسات الحكومية (السعيدي، ٢٠١٠ : ١٣٩،٦٩).

٣. المعارضة: خلال تجربة الكويت المتعرجة في الديمقراطية احتلت أسرة الصباح وما تزال تحتل موقعاً حرجاً، فالحكام في دول الخليج المجاورة يحكمون بالمراسيم ويديرون الشؤون السياسية دون رقابة حقيقية على سلطاتهم، وقد شعر قادة الدولة من أفراد أسرة الصباح بالمثل إن سلطاتهم وشرعيتهم يتعين إلا تكون موضع نقاش، وقد أضفت عليهم تنشئتهم، وطريقة تأهيلهم، كأعضاء في الأسرة الحاكمة شعوراً بالتمايز وبأنهم الكيان الوحيد والمهيأ لقيادة الكويت، لكنهم يشعرون في الوقت ذاته بان أسرة الصباح هي وحدها، وخلافاً لبقية الأسر الحاكمة في دول الخليج العربي التي اضطرت لتقديم تنازلات وأصبح يتعين عليها أن تحسب

حساباً للمعارضة والنقد، وقد مثلت هذه القناعة وتلك النظرة مصادر للإحباط والتوتر في العلاقات بين الدولة والمجتمع في الكويت مسببةً حالة من عدم الاستقرار السياسي، لذا فقد عاشت المعارضة المدنية القومية السابقة " الإسلامية الجديدة" مناخاً من الصراع في مواجهة أسرة الصباح لإرباك ومضايقة الأسرة من ناحية، والدفع دائماً للالتزام الكامل من جانب أسرة الصباح بالدستور والمسؤولية أمام البرلمان من ناحية أخرى، وقد أدى هذا الوضع إلى أزمات سياسية دائما وأخطاء رئيسية من كل الأطراف في التعامل مع مشروع الدولة وأسس البناء (الغبرا، ٢٠١١: ٦٦–٦٧).

وفي عام ٢٠٠٦ شهد الشارع الكويتي حركة شعبية كبرى عنوانها مطالبة القوى السياسية والرأي العام الكويتي بتعديل الدوائر الانتخابية وتقليصها من خمس وعشرون دائرة إلى خمس دوائر من اجل التصدي لآفات وسلبيات العملية الانتخابية كشراء الأصوات، ولمحاصرة نواب الخدمات وللحد من النزاعات الطائفية، والقبلية، والفئوية التي كرسها نظام الدوائر الانتخابية الخمسة والعشرون وقد تبنى بعض التيارات تلك المطالب، ولقد تلقفها الشارع الكويتي وتحولت إلى فعاليات جماهيرية عكست إخفاقات التحول الديمقراطي (السعيدي، ٢٠١٠: ٦٦–٦٧).

كما أثار الخبر الذي نشرته صحيفة القبس (٢٠١١/٨/٢٠) حفيظة المعارضة والذي أشار إلى تضخم في حسابات بعض النواب في أحد البنوك الكويتية مما دفعها للتحرك والمطالبة بكشف حقيقة هذه الإيداعات ومن الراشي ومن المرتشي، وكانت قمة التأزم ما حصل من مواجهات بين القوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية والمجتمعين في ديوان احد النواب في

٢٠١٢/٨/٢، إذ تم اتهام القوات الخاصة بضرب المجتمعين ومنهم بعض النواب، في حين تم اتهام المعارضة بانتهاكها لقانون منع التجمعات (أسيري، ٢٠١٢: ١٣٩-١٤١).

٤. التيارات الليبرالية: لم تكن معالم التحول الديمقراطي واضحة في الفترة التي أعقبت الغزو العراقي ولم تكلل بالنجاح على مستوى التنظيمات والقوى السياسية، ولم تظهر ملامح الإستقرار داخل هذه التنظيمات أو في مواقفها الخارجية، ففي انتخابات عام ١٩٩٢ اصدم انطلاق المنبر الديمقراطي بخلاف داخلي ما لبث أن تطور هذا الخلاف إلى انشقاق علني. وفي انتخابات عام ١٩٩٦ اتسع الانشقاق الليبرالي وكانت دائرة حولي عنوان ذلك الانقسام، وفي المحصلة تقدم إثنا عشر مرشحاً محسوبين على الاتجاه الليبرالي نجح منهم خمسة بنسبة ٤١% من إجمالي عدد المرشحين في خضم حالة عدم الإستقرار السياسي التي تسببت بها حالة الاستقطاب الدائرة في البلاد على صعيد الأسرة الحاكمة، إذ استمر التيار الليبرالي في الخصومة مع حكومات الشيخ سعد وترجم ذلك في عام ١٩٩٧ بتقدم نائبين محسوبين على الاتجاه الليبرالي باستجواب لإحدى الشخصيات المقربة من الشيخ سعد وهو نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، وفي يونيو ١٩٩٨ تقدم النائب حسين القلاف باستجواب ضد الشيخ محمد الخالد الصباح وزير الداخلية، وكانت نتيجة ذلك انقسام نواب التيار الليبرالي، وفي عام ٢٠٠١ انقلب الوضع لتصبح الكتلة الليبرالية حليفة للحكومة متخلية عن معارضتها بينما خرجت الحركة الإسلامية من تحالف الحكومة (السعيدي، ٢٠١٠: ٥٩-٦٠).

٥. كتلة أل (٢٩): قاطع (٢٩)نائباً معارضاً للدوائر الانتخابية العشر التي اقترحتها الحكومة عام ٢٠٠٦ اجتماع المجلس، وتمكنت كتلة أل (٢٩) من تحريك الشارع وبخاصة الشباب لتنتشر ظاهرة المهرجانات الخطابية والتجمهرات أمام ملس الأمة في مشهد قلما رات البلاد له

مثيلاً. وتيمناً بالثورة البرتقالية في أوكرانيا اتخذ المتجمهرون اللون البرتقالي رمزاً لهم وفي مقابل ذلك تشكل ائتلاف آخر يتكون من (١٩) نائباً معارضا لتوجهات البرتقاليين،واتخذ هذا الائتلاف اللون الأزرق رمزا له وفي هذا الجو المتأزم قام ثلاثة أعضاء من مجلس الأمة بتقديم استجواب يعتبر الأول في تاريخ الكويت السياسي لرئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح مما أدى إلى تداعيات على المشهد السياسي وتشنج سياسي وعلى إثر ذلك قام رئيس الدولة بحل مجلس الأمة حلاً دستوريا في ٢٠٠٦/٥/٢١، ودعا إلى انتخابات نيابية مبكرة في ٢٠٠٦/٦/٢٩ (أسيري، ٢٠١٢: ١٣٨).

٦. التيار السلفي: بدأ التيار السلفي واضحاً في موقفه المخالف للحكومة منذ عام ٢٠٠٦ احتجاجاً على الممارسات الحكومية، فبعد وفاة الأمير الشيخ صباح الأحمد جرى تكليف الشيخ ناصر المحمد برئاسة الوزراء، وتشكيل حكومة جديدة في مطلع عام ٢٠٠٦، وكان تولي الشيخ ناصر المحمد رئيساً للحكومة إيذاناً باندلاع حالة من الاستقطاب السياسي المستجد غطى على الحياة السياسية في البلاد، واستنفرت معه كل مكونات اللعبة السياسية للتفاعل معها، إذ خلت تلك الحكومة من أي ممثل للتيار السلفي، وهو أمر يحدث لأول مرة منذ ١٥ عاماً، مما اوجد أرضية للخلاف بين التيار السلفي وحكومة الشيخ ناصر اتسعت شقها بمرور الزمن مما أدى إلى تصعيد التوترات السياسية في البلاد (السعيدي، ٢٠١٠: ١٢٤-١٢٥).

المطلب الثاني: الانتخابات في الكويت بين التشريع والواقع.

١. عدم دستورية انتخابات عام ١٩٩٢: أعلنت الكويت بلسان الأمير بعد تحريرها أنها سوف تقيم انتخاباتها لمجلس الأمة الكويتي عام ١٩٩٢، وشكل الفاعلان في حد ذاته حدثا مختلطاً فقد اعتبره البعض وعلى الأخص من أوساط المعارضة ممن توقعوا انتخابات فورية بعد

التحرير انه يمثل سعي بطيء من الدولة للعودة إلى الانتخابات، بينما اعتبر البعض الآخر إعلان الأمير مناسبا من حيث التوقيت بعد إن تكون مرحلة إعادة البناء قد قطعت شوطا رئيسا، وكان من الواضح تماما في تلك الفترة سيطرة قوى المعارضة على مؤيدي المؤسسة الرسمية، فقد سيطرت شعاراتها وأفكارها على الحملة الانتخابية، وهذا طبيعي فقد اثر على المؤسسة الرسمية المناخ الناتج عن الغزو وسرعة سقوط الكويت عسكريا أمام القوات المتقدمة، ومطالبة عدد من المرشحين بمحاسبة المسؤولين عن عدم الاستعداد (الغبرا، ٢٠١١: ١٢٥) وفي المحصلة يمكن القول إن تأسيس المجلس الوطني كان حلاً شاذاً غير دستوري لخروجه على إطار ومكونات وقواعد دستور البلاد، والعرف السياسي السائد، ولكن هدفت هذه الانتخابات إلى تخفيف تأزم الموقف السياسي للخروج من حالة عدم الإستقرار التي كانت تعصف بالبلاد، إلا أنها بالنهاية اعتبرت غير دستورية (أسيري، ٢٠١٢: ١٣٤).

٢. الانتخابات الأولية عامة والانتخابات القبلية: سن البرلمان قانونا يمنع الانتخابات الأولية عامة والانتخابات القبلية خاصة، ومع ارتباك الحملات الانتخابية المتسرعة عام ١٩٩٩ فقد أعلنت قبيلتان نيتهما في إجراء انتخابات أولية قبلية، وفى البداية لم تتحرك الحكومة، ولكن بعد ذلك قررت اتخاذ إجراءات ضد المنظمين، لذلك قدم ١٧٦ مشاركاً في هذه الانتخابات من بينهم ٢١ مرشحا للمحكمة وحصل ١٦٠ منهم علي البراءة بينما حكم علي ١٦ بالغرامة (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢).

٣. حق المرأة في الانتخاب: في بادئ الأمر كانت تنص المادة الأولى من قانون الانتخاب الكويتي على انه " لكل كويتي من الذكور البالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمضي على تجنسه عشرون سنة ميلادية مع العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الجنسية الكويتية، وقد تم تعديل الوضع بالكويت

حيث أصبح للمرأة حق الانتخاب مثل الذكور تماماً وذلك بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥ والذي جاء تتويجا للمرسوم الأميري الصادر عام ١٩٩٩، والذي أعطى المرأة هذا الحق، إلا أن مجلس الأمة عندما عقد رفض التصديق على هذا المرسوم، فادى ذلك إلى عدم العمل به (الجعيدي، ٢٠١١ : ١٩٢-١٩٣)، إذ صوت نواب الحركة الدستورية الإسلامية في مجلس الأمة التاسع في العام ١٩٩٩ ضد تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، وجاءت نتيجة التصويت على المشروع هذا القانون بموافقة ٣٥ عضواً من أصل ٥٩ ورفضه ٢٣ وامتنع رئيس المجلس عن التصويت (الزغل والطعاني والعثامنة، ٢٠٠٦: ٣٩٨).

٤. الحكومة: تأثرت العملية الانتخابية بشكل سلبي بصراعات بيت الأسرة، فتحولت الحياة السياسية من خلال مجلس الأمة لساحة لتصفية حسابات الأسرة الحاكمة وتقويض العمل الديمقراطي، عبر دعم كل جناح منها لمرشحين في الانتخابات، وإيصالهم للبرلمان كأدوات يضغطون بها للحصول على مزيد من المكاسب السياسية.

٥. المال السياسي: بدت ظاهرة استخدام المال السياسي في فترة الانتخابات لشراء الأصوات وصبها في صالح مرشحين موالين لأقطاب الصراع واضحة للعيان.

٦. صراع التجار: يشكل الكرسي النيابي للتجار أداة مهمة في تمرير مشاريعهم الإقتصادية عبر البرلمان، إذ هم يلوحون باستخدام الأدوات الدستورية في وجه الحكومة في حال تعثرت هذه المشاريع، كما يمكنهم المنصب من عقد تسويات مع الحكومة كسبيل لترسية صفقات تجارية كبرى لهم، إلا أن هذه الممارسات في المحصلة تخلق أزمة سياسية.

٧. غياب البرامج الانتخابية الإستراتيجية :غيبت البرامج الانتخابية الإستراتيجية التي تُعنى بالتنمية والإصلاح لعدم وجود قانون يشرع الأحزاب، بالتالي غياب آلية يستطيع الناخب من خلالها محاسبة النائب ومراقبة ممارسته على أساس برنامجه الانتخابي. ونزول برنامج المرشح لمستوى مطالب رجل الشارع الضيقة، الخدماتية والرعوية، التي تعتمد غالبا على الغرف من ثروات الكويت دون النظر لواجبات المواطن تجاه وطنه، فتتحول هذه المطالب لشعارات المرشح كوسيلة لجذب أكبر عدد من الأصوات.

٩. التركيبة القبلية: تعقد الحكومة تحالفات مع القبائل للدفع باتجاه مرشحين من القبيلة موالين لكل جناح، وتمكينهم من مناصب قيادية في السلطة ومواقع متقدمة في مراكز القرار، مقابل إجراء تعيينات لأبناء القبائل في مواقع مهمة، لا على أساس الكفاءة وإنما على أساس الولاء والطاعة، والتي تعزز الفئوية والقبلية والطائفية، والنتيجة الحتمية هي عدم الاستقرار(شمس الدين، ٢٠١٢).

١٠. الدوائر الانتخابية: تقوم السلطة التنفيذية عن طريق أجهزتها المختلفة بإعداد قوائم الناخبين وفق الدوائر الانتخابية الخمسة والعشرين التي وضعتها الحكومة، وإدراج من يستوفون شروط الانتخاب، وعدم إدراج من يفقدون هذه الشروط حيث أن أي عبث في هذه القوائم من شأنه أن يؤدي إلى إفشال التجربة الديمقراطية، وبالنسبة لتقسيم المناطق الانتخابية عام ١٩٦١، فقد بني في الدرجة الأولى على أساس قربها وجوارها الجغرافي، وحيث أن سكان الكويت كانوا يقطنون في مناطق سكنية متجاورة، فشكل هذا التوزيع العشوائي بداية بروز التصويت وفقا للاعتبارات القبلية والعشائرية والطائفية، وأدى ذلك تلقائيا إلى التصويت غير الموضوعي وغير العقلاني، وأدت التعديلات التي أجريت عام ١٩٨٠ إلى تأصيل ظاهرة

الانتخابات الطائفية والقبلية والعشائرية في الانتخابات السياسية العامة سواء في عمليتي الترشيح أو التصويت، والتي خلقت أزمة سياسية أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي (اسيري، ٢٠١٢: ١٣٧).

وبسبب تلك الأزمة التي خلفتها الدوائر الانتخابية صدر مشروع قانون ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، ونصت المادة الأولى منه على أن تقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة، ونصت المادة (٢) على أن ينتخب لكل دائرة عشرة أعضاء للمجلس، على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لأربعة من المرشحين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد (الجعيدي، ٢٠١١: ٢٠٨-٢٠٩).

ومع الإبقاء على التقسيم الانتخابي إلى دوائر خمس، التي كان الهدف منها الخروج من أزمة الشراء المباشر للأصوات في الدوائر الصغيرة، أو تزوير نتائج الانتخابات، فسقطت في فخ تكريس القبلية والمذهبية من خلال تقسيم لم تراعَ فيه الديموغرافيا (شمس الدين، ٢٠١٢).

١١. وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في محاولة توجيه مسير الانتخاب وتضخيم الأحداث بل وصناعتها، ورسم خارطة الإدراك والوعي لدى الشارع باتجاه يناسب رغبات وأجندات أصحاب الوسائل الإعلامية، التي غالبها ما يملكها إما التجار المتحالفون مع السلطة أو أولئك المتحالفون مع المعارضة، مما يتسبب في خلق أزمات سياسية.

١٢. الثغرات الدستورية: بالرغم من أن قانون الانتخاب الكويتي يضمن حدودا مقبولة لضمان نزاهة العملية الانتخابية من الناحية الإجرائية، ويجرم عددا من الممارسات غير القانونية

كشراء الأصوات والانتخابات الفرعية القبلية والطائفية، إلا انه تم تعطيل قانون الانتخاب في المادة (١) حق النساء الكويتيات، ممن تنطبق عليهم شروط الناخب وفقا للمادة (٨٢) من الدستور، في التسجيل في جداول الناخبين وممارسة حق الانتخاب والترشيح إلى عضوية مجلس الأمة والمجلس البلدي وبالتالي المشاركة في تولي المسؤولية الوزارية، بالإضافة إلى حرمان الشباب من سن الثامنة عشرة إلى ما دون الحادية والعشرون من حق الانتخاب، كما يوقف قانون الانتخاب حق العسكريين من رجال الشرطة والجيش في الانتخاب بالرغم أن هذا الحق متاح أمام أفراد الحرس الوطني وضباطه (الديين، ٢٠٠٥: ٦٧).

لذا يمكن القول أن الانتخابات التجربة الديمقراطية الكويتية عانت من أزمات مختلفة، ودخلت في سياق حالة من عدم الإستقرار السياسي عانت منها الكويت خلال السنوات الأخيرة، والتي من بين أهم المؤشرات ذات الدلالة عليها أن مجلس الأمة قد تم حله (٦) مرات ، واستقالت الحكومة (١٢) مرة منذ عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢، وقضت المحكمة بتحصين المرسوم الأميري بتعديل آلية الانتخاب لتكون صوتًا واحدًا بدلاً من أربعة أصوات مؤخراً، لكنها قضت بعدم دستورية مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات؛ ومن ثم أمرت بحل مجلس الأمة المنتخب في كانون الأول ٢٠١٢، وإجراء انتخابات جديدة وفق مرسوم الصوت الواحد (الشامي، ٢٠١٣).

الفصل الخامس

الخاتمة – الاستنتاجات – التوصيات

الخاتمة :

سعت هذه الرساله الى أن تبين من خلال تقديم النتائج التي توصلت اليها أن الديمقراطية مطلب أساسي للحياة الكريمة وحافز مهم في مسألة الاستقرار السياسي .

استناداً إلى ما تقدم ترى الدراسة أن الديمقراطية تُعد أهم مؤشر على الإستقرار السِياسِي لأن المجتمعات التي تؤمن بالحكم الديمقراطي وتطبقه، تعتمد النزاهة والشفافية معياراً أساسياً للحكم، وتهتم بحقوق الإنسان، وإطلاق الحريات، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم، وحل القضايا الاجتماعية، والعمل الحزبي، وتكافؤ الفرص والعدل، والإصلاح الاقتصادي، والرقابة والمسؤولية المبنية على مبدأ الفصل بين السلطات، وتداول السلطة السياسية، وأينما توافرت هذه المؤشرات، وُجِدَمجتمع مستقر سياسياً .

وبرغم أن الكويت منحت مواطنيها مساحة أكبر من الحقوق والحريات السياسية والمدنية، كتعديل القوانين الانتخاب، والقوانين الخاصة بحقوق المرأة، نتيجة العديد من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي دفعت السلطات السياسية إلى إجراء هذه التغيرات والتحولات الديمقراطية، تبقى عملية تعزيز التحول الديمقراطي في الكويت مسألة مهمة للإصلاح السياسي، وإيجاد المناخ السلمي، وإبعاد الاحتقان المتمثل في التوتر وعدم الاستقرار السياسي، من خلال تقريب وجهات النظر السياسية المتناقضة، وتشريع العمل الحزبي، وحل المشكلات

الاجتماعية التي غالباً ما تخلف أزمات سياسية، لذا فالتحدي يكمن في التحول الديمقراطي السلمي، وتجنب الصراعات التي تخلف حالة من عدم الاستقرار السياسي.

الاستنتاجات :

وبعد تناول أهم عوامل ومظاهر التحول الديمقراطي ، وأسباب الأزمات السياسية التي مرت بها الكويت للفترة ما بين عام ١٩٩١ و ٢٠١٢، والتي أدخلت البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. إن تمتع السلطة التنفيذية في الكويت بقدر كبير من القوة في المعادلة السياسية، بسبب طبيعة نظام الحكم، وأسلوب توزيع القوى دستورياً، أعطى الحكومة سلطة واسعة دون توازن حقيقي بين السلطتين .

٢. أن تعزيز الصراع القائم بين السلطتين وبالتالي تأزيم الموقف السياسي والذي نتج عنه حل البرلمان، واستقالة الحكومة بشكل متكرر، أدخل البلد في حالة من عدم الاستقرار السياسي.

٣. إن دور رئيس الدولة في النظام الدستوري الكويتي يتجاوز الحد الذي تسمح به الأنظمة البرلمانية .

٤. إن قلة الاصلاحات السياسية و الاقتصادية في دولة الكويت تعتبر من أهم محددات عدم الاستقرار السياسي .

٥. إن حرمان الشباب دون سن ٢١ من حق التصويت، وحرمان " البدون" و" المتجنسون" من حق التصويت والترشح إلا بقيود، دفع بهذه الفئات للمطالبة بحقوقهم السياسية مما خلف أزمات سياسية متتابعة، خلقت حالة من عدم الاستقرار السياسي.

٦. إن عدم حصول المرأة على حقوقها السياسية في الترشح والانتخاب حتى عام ٢٠٠٦ جعل هذه الحقوق شعاراً للحملات الانتخابية، ومطلباً للقوى الشعبية، مُخَلِفةً أزمات سياسية وانقسامات على مستوى مجلس الأمة، وعلى مستوى الشارع الكويتي مما أدى إلى تأزم الموقف السياسي.

٧. غياب التعددية الحزبيه في الكويت انعكس ظلالها على عملية التحول الديمقراطي وتأزم الموقف السياسي .

٨. أن غياب الشفافية في عملية التحول الديمقراطي في الكويت ولدت حاله من عدم الاستقرار السياسي .

٩. تعطيل الدستور والتحكم في مواده يخلق حاله من عدم الاستقرار السياسي في الكويت .

التوصيات:

من خلال ما تقدم يمكن تقديم بعض التوصيات التي يُرجَى منها أن تقدم العون لصناع القرار السياسي في خدمة العملية الديمقراطية في الكويت وأهمها:

١- اعتماد إستراتيجية وطنية شاملة لبناء الدولة وأجهزتها.

٢- اعتماد معيار الشفافية والنزاهة والمسائلة مطلب أساسي لتحقيق الديمقراطية.

٣- ضرورة إعادة بناء الدستور الكويتي بما يتلاءم ومصلحة الشعب.

٤- عزل السلطة الأميرية عن التدخل بحل مجلس الأمة.

٥- ضرورة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية.

٦- كفالة الحريات الشخصية.

٧- تعديل قوانين الترشح لعضوية مجلس الأمة، بحيث يتم اشتراط الحصول على الشهادة الجامعية الأولى.

٨- زيادة أعداد أعضاء مجلس الأمة بما يتوافق والنمو السكاني.

٩- منح الكويتيين المجنسين حق التصويت، وتخفيض سن التصويت إلى (١٨) عاماً، والسماح أيضا للقطاع العسكري عموماً بالتصويت.

١٠- تعزيز التهيئة الفكرية وتكثف البرامج التربوية والتوعية، فيما يتعلق بالقضاء على التعصب، والانتماءات العنصرية.

١١- وضع مساقات إجبارية على مستوى الجامعة تعزز الثقافة السياسية لدى الطلبة.

١٢- معالجة الأوضاع الاقتصادية وكشف الميزانيات.

١٣- الأخذ بنظام الأحزاب السياسية، والعمل بها.

١٤- إلغاء نظام الدوائر الانتخابية.

١٥- تفعيل دور وسائل الإعلام في توجيه العملية الانتخابية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا.

١٦- تخفيف الأعباء الحكومية بتفعيل دور القطاع الخاص في البلاد.

المراجع العربية:

أسيري، عبد الرضا. (٢٠١٢). **النظام السياسي في الكويت:** مبادئ .... وممارسات. الكويت: المؤلف.

الأصبحي، أحمد؛ والأمين، الشيخ؛ والشرعة محمد؛ والعليم، محمد؛ والبشور، معن. (٢٠٠٠). **الديمقراطيات في الوطن العربي**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

البغيلي، محمد. (٢٠٠٨). **مملكة الكويت الديمقراطية**. الكويت: مطابع القبس التجارية.

بني حسن، أمين. (١٩٨٩). التحديث والإستقرار السِياسِي في الأردن. عمان: الدار العربية للنشر والتوزيع.

الجاسم، محمد. (١٩٩٢). **الكويت مثلث الديمقراطية**. الكويت: دار قرطاس.

الجاوشلي، هادي. (١٩٨٦). **دول العالم**. بغداد: مطبعة دار الجاحظ.

جرينيون، ميشيل. (١٩٩٩). **النزاع وعدم الإستقرار في الشرق الأوسط** (ترجمة: محمد نجار). عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.

الجعيدي، بدر. (٢٠١١). **التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني**. القاهرة: دار النهضة العربية.

حريق، ايليا. (٢٠٠٠). **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**. بيروت: دار الساقي.

خضيرات، عمر. (٢٠١٢). الطبقة الوسطى وأثرها على الإستقرار السِياسِي في الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٦). **مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، المجلد** (٦)، العدد ٣٨، ص ص ٥٩-١٠٢.

درّاج، فيصل. (٢٠١٢). العالم العربي ومعضلاته الإصلاح المنشود. عمان: وزارة الثقافة

الديين، أحمد. (٢٠٠٥). **الديمقراطية في الكويت ... مسارها تاريخياً.... واقعها وتحدياتها حاضراً......وآفاقها مستقبلاً**. الكويت: دار قرطاس للنشر واالتوزيع.

الزعل، علي؛ والطعاني، خلف؛ والعثامنة، عبد الباسط. (٢٠٠٦). **المرأة والهجرة وحقوق الإنسان**. الأردن: جامعة اليرموك.

زناتي، أنور. (٢٠١٣). **مصر ٢٠١٣**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سعد، إسماعيل. (١٩٩٤). **علم السِياسِية**، دراسة في تطور النظم والمذاهب. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

السعيدي، صالح. (٢٠١٠). **السلطة والتيارات السياسية في الكويت**. الكويت: دار القبس.

الشرعة، علي؛ وفوزي، فاروق؛ وعلوان، محمد؛ ومصالحة، محمد؛ ونظام، بركات (٢٠٠٢). **الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

.

شطيب، محمد. (٢٠١٣). أثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السِياسِي في الدول العربية. **مجلة الدراسات الإقليمية، الإصدار** (٣٠) الصفحات ٣٠١-٣٢٨.

الشمري، حمدان؛ والعبيد، مريم. (٢٠١٢). **عمر الحكومات في الكويت**. مجلس الأمة الكويتي: قطاع البحوث والمعلومات، إدارة الدراسات والبحوث.

صايل، علي. (٢٠١١). الديمقراطية وعدم الإستقرار السياسي في دول الجنوب. **المجلة السياسية والدولية، المجلد الرابع**، العدد الثامن، ص ص ٣٧- ٥٢.

طاهر، أحمد. (٢٠١١). **الحياة السياسية الكويتية .... رؤية مستقبلية نحو مدخل دستوري- قانوني للإصلاح**. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

الظاهري، لمى. (٢٠١٠). **الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة.** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

عايش، حسني. (٢٠٠١). **الديمقراطية هي الحل.** عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

عثمان، حسين؛ وعبد الوهاب محمد. (٢٠٠١). **النظم السياسية.** الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

العجمي، ظاهر. (٢٠٠٩). **امن الخليج العربي:** تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عيد، عبد الرازق وعبد الجبار محمد. (٢٠٠٠). **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام.** دمشق: دار الفكر المعاصر.

الغبرا، شفيق. (٢٠١١). **الكويت.** الكويت: آفاق للنشر والتوزيع.

الغضبان، نجيب. (٢٠٠٢). **التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي ١٩٨٠-٢٠٠٠.** عمان: دار المنار.

القاق، عبد الله. (٢٠١٣/٨/٢). **الانتخابات البرلمانية الكويتية وأهميتها بالمرحلة الراهنة.** جريدة الرأي، صحيفة أردنية يومية.

لجدع، نبيل. (٢٠١٠). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإستقرار السِياسِي في الجمهورية اليمنية.** الاقتصاد السِياسِي الدولي، قسم العلوم السِياسِية، جامعة اليرموك.

ليلة، محمد. (١٩٦٩). **النظم السياسية الدولة والحكومة.** بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

هلال، علي. (١٩٩٤). معجم المصطلحات السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات.

المديرس، فلاح. (٢٠٠٠). **المجتمع الوطني والحركة الوطنية في الكويت.** الكويت: دار قرطاس للنشر.

منتدى البدائل العربي للدراسات. (٢٠١٢). الثورة **المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي.** مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات.

هيجوث، ريتشارد. (٢٠٠١). نظرية التنمية السِياسِية (ترجمة محمد عبد الحميد). عمان: المركز العلمي للدراسات السِياسِية، ص ٢٢٣.

المراجع الأجنبية:

Ann, M. (١٩٩٥). Pattrens of culture and Democratization in Kuwait. **The Journal of Studies in comparative International Development**, Vol. ٣٠, No٢. ٢٦-٤٥.

Blanco, I. & Grier, R. (٢٠٠٨). **long live democracy: the determination of political instability in Latin America**. University of Oklahoma

Chaney, E. (٢٠١٢). **Democratic Change in the Arab World, Past And present.**

Oxford English Dictionary (١٩٩٨), UK: the Oxford University Press.

Sottilotta, C. (٢٠١٣). Political Stability in Authoritarian Regimes: **Lessons from the Arab Uprisings**. IAI WORKING PAPERS ١٣ | ٠١- ISSN ٢٢٨٠-٤٣٣١

Tenig, K. (٢٠١٢). Corruption: **Democracy, Autocracy, and Political Stability.** Economic Analysis & Policy, Vol. ٤٢ No. ١.

Youngblood, D. (٢٠١٣). **Political Overview: Political stability.** Former Yugoslav Republic of Macedonia Country Review Business Source Complete . p٣٢-٤١.

Zheng, S. (٢٠١٢). China's Political Stability: Global Comparisons. **Journal of Chinese Political Science. Vol.** ١٧ Issue ١, p١-١٣.

المراجع الإلكترونية:

أبو بكر، أحمد؛ وغانم، ندى؛ وزكي، أحمد. (٢٠١٢/٨/٢٨). **الديمقراطية العربية بين الإصلاح والثورة. (صحيفة أخبار الوطن الالكترونية)**، متوفرة على الرابط:

.http://www.elwatannews.com

اولرتشسين، كرستيان. (٢٠١٢). الأزمة السياسية الكويتية في مفترق الطرق. **مجلة الشؤون الخليجية – بي بي سي**. متوفرة على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast

الشامي، حسن. (٢٠١٣/٧/٥). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. **مجلة الحوار المتمدن، العدد (٣٧٢٠)، متوفر على الرابط:**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٠٦٦٥٠

شمس الدين، إيمان. (٢٠١٢/١٠/٢٤). الإستقرار السياسي في الكويت وتحديات الراهن. **مدونة السفير العربي**، متوفرة على الرابط:

.http://arabi.assafir.com

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. (٢٠١٢). **التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية**. القاهرة: مؤسسة الأهرام. متوفر على الرابط:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/٢٠٠١/١/١/READ٦.HTM